

مروة فكري | *Marwa Fekry

تصميم الدساتير وبناء الثقة: دراسة في تجارب الانتقال الديمقراطي من منظور مقارن**

Constitution Designing and Confidence Building: A Comparative Study of Democratic Transition Experiences

تبحث هذه الدراسة في دور عملية تصميم الدساتير في دفع أطراف الانتقال الديمقراطي نحو التعاون، وليس نحو الصراع، في ضوء ما تتسم به عملية الانتقال الديمقراطي من قدر كبير من عدم اليقين في ما يتصل بالمستقبل. وتركز على أربع حالات ناجحة في تحقيق الانتقال الديمقراطي (بولندا، وتشيلي، وجنوب أفريقيا، وإندونيسيا) للوقوف على العوامل المشتركة التي ساهمت في هذا النجاح. وتوصلت الدراسة، عبر منهجها المقارن، إلى أن عملية تصميم الدستور عملية سياسية اجتماعية أكثر منها قانونية، تتطلب قدرًا كبيرًا من المساومات والمفاوضات لإحداث التوازن والتوافق بين الفواعل السياسية والاجتماعية القائمة. وأوضحت الدراسة كيف أن إحدى الاستراتيجيات المستخدمة في ذلك كانت تبني ترتيبات تحدّ من السلطة المطلقة للأغلبية لتبديد الكثير من المخاوف ولبناء الثقة بين الأطراف السياسية.

كلمات مفتاحية: تصميم الدساتير، الهندسة الدستورية، الانتقال الديمقراطي، الحدّ من السلطة المطلقة للأغلبية، نظرية المباريات.

This paper examines the role of the constitution designing process in pushing the democratic transition towards cooperation, rather than conflict, in light of the great uncertainty that characterizes the democratic transition process regarding the future. The study focuses on four successful cases of democratic transition (Poland, Chile, South Africa, and Indonesia) to identify the common factors that contributed to their success. Through its comparative approach, the study concludes that the process of constitution designing more socio-political than legal as it requires a great deal of bargaining and negotiations to achieve balance and harmony between the existing political and social actors. The study shows how the adoption of arrangements that limit the absolute power of the majority (counter-majoritarian measures) was one of the strategies used to assuage any fears and build confidence among the various political actors.



Keywords: Constitution Design, Constitutional Engineering, Democratic Transition, Counter-Majoritarian, Game Theory.

* أستاذة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

Assistant Professor of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University.

E-mail: marwa_mfky@hotmail.com

** تستخدم الدراسة مفهومي "التحول" و"الانتقال الديمقراطي" مترادفين، ويشيران في الحالات محل الدراسة إلى مرحلة وسيطة يجري من خلالها تفكيك بنية النظام غير الديمقراطي وتأسيس نظام آخر أكثر ديمقراطية. ولا ينفي هذا الاستخدام حقيقة أن حالات الانتقال ليست كلها حالات انتقال إلى نظام ديمقراطي، فربما تحدث ردة إلى النظام السلطوي مرة أخرى، إلا أن هذا ليس الوضع في الحالات المتعلقة بهذه الدراسة. للاطلاع على المزيد عن مفهوم ونظريات الانتقال/ التحول الديمقراطي، ينظر: عزمي بشارة، الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020); Samuel P. Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1993); Sujian Guo, "Democratic Transition: A Critical Overview," *Issues & Studies*, vol. 35, no. 4 (April 1999), pp. 133-148.

مقدمة

صراع داخلي عنيف وتفرقة عنصرية، لا سيما في جنوب أفريقيا، ورابعة حدث التحول الديمقراطي فيها عن نظام سلطوي في مجتمع متعدد الإثنيات والثقافات، لا سيما في إندونيسيا. وترتكز الدراسة في الأساس على الترتيبات الدستورية التي أدارت فترة الانتقال، ولا تركز كثيراً على فترة ترسيخ الديمقراطية في كل حالة من هذه الحالات.

يتفرع من السؤال الرئيس للدراسة مجموعة من الأسئلة الفرعية، أولاً، كيف اختلف، أو اتفق، سياق التحول الديمقراطي في كل حالة من الحالات الأربع؟ ثانياً، ما أهم القضايا الخلافية التي برزت في سياق التحول؟ ثالثاً، ما أهم الحلول التي قدّمها الدستور لهذه القضايا؟ كما تختبر الدراسة مجموعة من الافتراضات: أولاً، هناك علاقة ارتباطية بين طبيعة عملية تصميم الدستور ومسار عملية الانتقال؛ ثانياً، هناك علاقة ارتباطية بين نجاح عملية التحول الديمقراطي والترتيبات الدستورية التي تحدّد من قوة الأغلبية المنتخبة؛ ثالثاً، هناك علاقة ارتباطية بين التمهّل في وضع الدستور وزيادة فرص تعزيز الثقة بين الأطراف.

تعتمد الدراسة على مفهوم تصميم الدساتير⁽²⁾؛ بوصفه مفهوماً أوسع من مجرد المحتوى الذي تعكسه، فهو يشير إلى عملية دينامية تنطوي على بعدين أساسين: الأول، عملية صنع الدستور والأسس التنظيمية التي يتم من خلالها اختيار ما يلي: من يكتب الدستور؟ ومن يخطر في المفاوضات؟ ومتى؟ وكيف تستمر الفواعل في تشكيل النص ومناقشته ثم الموافقة عليه؟⁽³⁾. ويتعلق البعد الثاني بالمحتوى الذي تعكسه الوثيقة الدستورية المقترحة، باعتبارها تفصل بين عصرين في الحياة السياسية وتدشّن عقداً اجتماعياً جديداً بين الدولة والمواطنين، وتؤسس قواعد المنافسة السياسية في المستقبل، وتقدم معالجات للقضايا الملحة محل الخلاف. وعلى الرغم من أن عملية تصميم الدستور تقع في قلب الصراعات السياسية في المرحلة الانتقالية، فإنها قد تتيح في الوقت نفسه فرصةً للجماعات المتنافسة للتغلّب على المخاوف المتبادلة وتأسيس المزيد من الثقة⁽⁴⁾.

2 اعتمدت الدراسة على مفهوم "تصميم الدساتير / الهندسة الدستورية" ترجمةً للمفهوم الإنكليزي Constitutional Design/ Constitutional Engineering، ومرادفاً للمفهوم الخاص ببناء الدساتير Constitution Building. وهناك بعض الكتابات العربية التي تترجم المصطلح بـ "التخطيط الدستوري"، ينظر على سبيل المثال: إرنست ليبهارت، "التخطيط الدستوري في مجتمعات منقسمة"، ترجمة ثائر ديب، تبين، مج 1، العدد 4 (ربيع 2013)، ص 33-44.

3 Zachary Elkins, "Constitutional Engineering," *Encyclopedia Britannica*, accessed on 3/10/2021, at: <https://bit.ly/3FaeEgV>

4 لمعرفة المزيد حول هذه النقطة، ينظر: Jai Kwan Jung & Christopher Deering, "Constitutional Choices: Uncertainty and Institutional Design in Democratizing Nation," *International Political Science Review*, vol. 36, no.1 (2015), pp. 60-77; Andrew Reynolds (ed.), *The Architecture of Democracy: Constitutional Design, Conflict Management, and Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

تُعدّ فترات الانتقال من أكثر الفترات التي يسود فيها عدم اليقين عن المستقبل والشكوك حول الخاسرين والرابعين في النظم الجديدة. من هنا، تتعدّد وتتوحد أشكال التغيير السياسي المطروحة، وتراوح بين تغيير النظام كلياً وتغيير رموزه مع احتفاظه بجوهره. وتتجلّى الفلسفة الخاصة بالتغيير في شكل وطبيعة الدستور الذي يوضح ما إذا كان النظام القديم قد نجح في الاحتفاظ بمكتسباته، أم نجحت قوى المعارضة في انتزاع أكبر قدر من المكاسب وتأسيس نظام جديد كلياً، وذلك على اعتبار أن الدستور هو في النهاية نوع من الترتيب القانوني لأوضاع سياسية معيّنة.

يحدّد الدستور من يتولّى السلطة في الدولة وكيفية ممارستها من خلال تحديد المبادئ والقواعد المتبعة في النظام السياسي، والهيكل والمؤسسات السياسية القائمة. إلا أن الدساتير لا تتشكل في فراغ، بل هي في الغالب نتاج صراعات أو اتفاقات ومساومات بين المصالح المتنافسة للأفراد والجماعات. كما تكون في الوقت نفسه وليدة سياق داخلي وخارجي معيّن. وتهتم الدساتير بمجموعة من الموضوعات، الشائكة في الأغلب، وتسعى لحلّها. ويعتمد استمرار القواعد التي يرسمها الدستور واستقرارها، على مدى تمتّعه بالشرعية، وتجذّره في المعايير والقيم الخاصة بالمجتمع، والتوازن الذي يحققه بين المصالح المختلفة للفواعل السياسية. ويرتبط هذا في النهاية بالعملية التي تم من خلالها تصميم الدستور.

تنطلق الدراسة من أن فترات الانتقال يسودها عدم اليقين من جميع الأطراف. فمن ناحية، يحاول النظام القديم جاهداً الاستمرار جزءاً من المعادلة السياسية الجديدة، إن لم يكن الانقلاب عليها، ومن ناحية أخرى، هناك المعارضة أو التحالف المناهض للنظام الذي يسعى لتأكيد مكانته بوصفه هو النظام الجديد. في ظل هذا الوضع، إما أن تتخذ المباراة بين الجانبين شكل المباراة الصفرية، أو تنحو نحو التعاون، مباراة غير صفرية. ومن هنا يُطرح السؤال، كيف تؤدي عملية تصميم الدساتير دوراً في دفع أطراف معادلة الانتقال الديمقراطي إلى التعاون وليس إلى الصراع؟⁽¹⁾ وترتكز الدراسة على أربع حالات تُعدّ ناجحة في تحقيق الانتقال الديمقراطي. وتم اختيار الحالات من سياقات مكانية وظرفية مختلفة، للوقوف على العوامل المشتركة في نجاحها. تنتمي إحدى الحالات محل الدراسة إلى تجربة تحوّل دول أوروبا الشرقية عن النموذج الشيوعي السوفياتي، لا سيما في بولندا، وأخرى تمثل نموذج الانتقال عن الحكم العسكري في أميركا اللاتينية، لا سيما في تشيلي، وثالثة تعكس حالة الانتقال في سياق

1 تستخدم الدراسة مفهوم "الصراع" للإشارة إلى عدم التزام الفواعل بالنهج التعاوني والتنصل من الاتفاقات والترتيبات التي قد يجري التوصل إليها، وذلك بدلاً من مفهوم "الخيانة/ الخداع Cheating" الذي تقوم عليه نظرية المباريات.

لاعبان أو أكثر بالاختيار العقلاني بين استراتيجيات بديلة⁽⁷⁾. وهكذا، تنظر الدراسة إلى عملية التحول بصفتها سلسلة من القرارات التي يتخذها النظام السلطوي والمعارضة المتحدية له، ومباراة استراتيجية بين القوى السياسية المعنية ذات الأهداف السياسية المتباينة⁽⁸⁾. وينتج من كل توليفة من الحركات التي يجريها كل اللاعبين مجموعة من المنافع لكل لاعب، قد تكون أشياء ملموسة مثل المنافع الاقتصادية، أو غير ملموسة كالقيم والسلطة والنفوذ. وعلى هذا تتحدد عناصر المباراة في الآتي⁽⁹⁾: اللاعبين الأساسيون وأهدافهم وأسباب الصراع والخيارات والمعلومات والنتيجة التي يحصل عليها كل لاعب وفقاً للاستراتيجية التي اتبعتها⁽¹⁰⁾.

من خلال التطبيق على حالة الانتقال الديمقراطي، فإن المباراة هنا تدور بين طرفين أساسيين: النظام السلطوي من جهة، والمعارضة المتحدية له والساعية لتأسيس الديمقراطية من جهة أخرى. وترى أغلبية أدبيات التحول الديمقراطي⁽¹¹⁾ وجود خيارين استراتيجيين أمام النظام السلطوي؛ هما القمع، ومن ثم التمسك بالسلطوية، أو الخضوع والقبول بمطالب المعارضة الخاصة بتبني الإصلاحات الديمقراطية. يزداد احتمال القمع إذا كانت المعارضة غير قوية بدرجة كافية، ومن ثم يبقى النظام سلطوياً مستقرًا. أما إذا كانت المعارضة قوية، فتزداد في هذه الحالة تكلفة القمع، ويصبح خيار الديمقراطية أفضل من خيار الاحتفاظ بالسلطوية⁽¹²⁾.

إلا أن الكثير من حالات الانتقال شهد تطوراً بديلاً ثالثاً، وهو القبول بإقامة ديمقراطية تحدّ من السيطرة المطلقة للأغلبية Counter Majoritarian Democracy لتراعي مصالح النظام

7 Levent Kockesen & Efe A. Ok, *An Introduction to Game Theory*, S.I: N.P, 2007, accessed on 10/5/2020, at: <https://bit.ly/3lsv9v1>

8 Jakub Zielinski, "The Polish Transition to Democracy: A Game-Theoretic Approach," *European Journal of Sociology*, vol. 36, no. 1 (1995), pp. 135-137.

9 للمزيد حول نظرية المباريات، ينظر: حامد أحمد مرسي هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984).

10 المرجع نفسه.

11 من هذه الدراسات، ينظر:

Carles Boix, *Democracy and Redistribution* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003); Daron Acemoglu & James A. Robinson, "A Theory of Political Transitions," *American Economic Review*, vol. 91, no. 4 (2001), pp. 938-963.

12 Susan Alberts et al., "Democratization and Countermajoritarian Institutions: The Role of Power and Constitutional Design In Self-Enforcing Democracy," in: Tom Ginsburg (ed.), *Comparative Constitutional Design* (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), pp. 2-3

تشير عملية تصميم/ بناء الدساتير، أو كما يطلق عليها البعض "الهندسة الدستورية"، إلى إلزام الفواعل السياسية نفسها بإقامة مجموعة من المعايير الخاصة بالحكم واحترامها. وتتخذ العملية خطوات عدة، كما حدّدها دليل بناء الدساتير الصادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وهي: أولاً، الاتفاق على الحاجة إلى التغيير الدستوري، ونطاق هذا التغيير الذي يكون، عادةً، جزءاً من عملية أشمل من التغيير التاريخي في دولة ما؛ ثانياً، الاتفاق على مجموعة من المبادئ التي تركز عليها المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تتولّى وضع دستور شامل وتشاركي أو صياغته، الأمر الذي قد يتضمن استخدام تدابير وإجراءات انتقالية؛ ثالثاً، منح الدستور، أو تعديله، الشرعية والأثر القانوني من خلال إقراره؛ رابعاً، مرحلة التطبيق والتنفيذ، وهي مهمة خاصة في السنوات القليلة التالية لإقراره⁽⁵⁾.

وهكذا، فإن عملية تصميم الدساتير هي عملية سياسية في الأساس، طويلة المدى، يتخللها كثير من الجدل والنزاع وتعبئة المصالح والمصالح المضادة وكثير من التشاور والتفاوض، لا سيما في حالات الصراعات المحتمدة أو الانقسامات الاجتماعية العميقة لبناء التوافق قبل صنع الدستور⁽⁶⁾.

”

عملية تصميم الدساتير هي عملية سياسية في الأساس، طويلة المدى، يتخللها كثير من الجدل والنزاع وتعبئة المصالح والمصالح المضادة وكثير من التشاور والتفاوض، لا سيما في حالات الصراعات المحتمدة أو الانقسامات الاجتماعية العميقة لبناء التوافق قبل صنع الدستور

”

تعتمد الدراسة على الإطار النظري لنظرية المباريات الذي يركز على الخيارات الاستراتيجية للفواعل (اللاعبين). ويُعدّ هذا الإطار مناسباً لتحليل عملية الانتقال الديمقراطي الموسومة بقدر كبير من عدم اليقين في ما يتصل بالمستقبل. وتُعرّف المباراة بأنها موقف يقوم فيه

5 Markus Bochenforde et al., *A Practical Guide to Constitution Building* (Stockholm: International IDEA, 2011), pp. 1-4.

6 Yash Ghai & Guido Galli, "Constitution Building Process and Democratization," *IDEA* (2006), p. 9.

أولاً: سياق التحول الديمقراطي وخيارات الأطراف الفاعلة

عكست الحالات محل الدراسة سياقات مختلفة لعملية الانتقال الديمقراطي. ففي بعضها، أدت العوامل الداخلية الدور الأساس في البدء في عملية التحول، وفي أخرى، كان العامل الخارجي هو الأبلغ تأثيراً. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإنها لا تخلو من بعض القواسم المشتركة، أهمها أن عملية التحول ارتبطت دائماً بوضع أزمة النظام وتشككه في قدرته على الحفاظ على سلطويته. ويمكن استخلاص هذه القواسم المشتركة أو الاختلافات من خلال عرض السياقات المختلفة أولاً.

عكست تجربة جنوب أفريقيا التداخل بين العوامل الداخلية والخارجية في الدفع بعملية التحول. من ناحية، أيقن نظام الفصل العنصري القائم عدم قدرته على تحقيق الاستقرار السياسي، على الرغم من سيطرته الكاملة على الجيش وأجهزة الدولة، في ظل تصاعد حدة المواجهات بينه وبين القوى الوطنية المناهضة للعنصرية، التي اتخذت أشكالاً متفاوتة الحدة مثل المظاهرات والمقاطعة الاقتصادية، وصولاً إلى العمليات المسلحة ضد مصالح البيض. في الوقت نفسه، تصاعدت الضغوط الدولية، لا سيما الغربية، على النظام العنصري في جنوب أفريقيا من خلال فرض عقوبات عليه؛ إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، بحظر استثماراتها في جنوب أفريقيا، وشهدت البلاد حركة نزوح لرؤوس الأموال، قُدرت في عام 1989 بنحو 30 مليار راند (205 ملايين دولار أميركي)⁽¹⁶⁾. ورفض أيضاً الكثير من المؤسسات الدائنة للدولة إعادة جدولتها ديونها إلا بعد تحقيق مصالح سياسية في البلاد⁽¹⁷⁾. من جانب آخر، حصل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي African National Congress على اعتراف أغلبية المجتمع الدولي بوصفه المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري من أجل التوصل إلى تسوية للصراع⁽¹⁸⁾. وهكذا بدأت المفاوضات بين الأقلية البيضاء الحاكمة، ممثلة بالحزب الوطني National Party، والأغلبية السوداء المضطهدة، الممثلة أساساً بحزب المؤتمر الوطني الأفريقي في عام 1991، عبر جلسات مؤتمر الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وقد استمرت حتى إجراء أول انتخابات ديمقراطية بعد

القديم والفئات والطبقات المرتبطة به. ويرتبط التحول، في هذه الحالات، بقيود دستورية تحدّ من قوة الأغلبية وتجبر من يتولّى السلطة على مراعاة مصالح النخبة السلطوية المسيطرة قبل عملية التحول وخلالها، والجماعات المرتبطة بها، وتحمي في الوقت نفسه مصالح الأقليات من خطر تغوّل الأغلبية⁽¹³⁾.

تظهر هنا أهمية عملية التصميم الدستوري الذي يحدّد معالم الصفة الدستورية المحددة لمسار التحوّل الذي تنتج منه الديمقراطية. وهذا ما عبّر عنه عزمي بشارة بـ "اللحظة الدستورية" التي هي "لحظة التوازن المطلوب لترجمة القيم السياسية والحقوقية التي يفترض الجميع أن من الأفضل أن تسود وأن تنص كتابتها"⁽¹⁴⁾. ويفترض هنا أن ترفع المقايضة الدستورية من تكلفة الانحراف عن هذه الترتيبات، حيث يؤمن كل طرف بأنه أفضل حالاً إذا استمر في التعاون مع أطراف الاتفاق والتزام الترتيبات المؤسسية الجديدة⁽¹⁵⁾. ويتطلب هذا فهم دوافع كل طرف وأهدافه وما حصل عليه بالفعل، بناءً على هذه الترتيبات الجديدة؛ الأمر الذي بدوره يستوجب فهم السياق الذي استند إليه الفاعلون في صياغة أهدافهم، وحددوا استراتيجياتهم. وهي الأمور التي تعرضها الدراسة تباعاً.

”

عكست الحالات محل الدراسة سياقات مختلفة لعملية الانتقال الديمقراطي. ففي بعضها، أدت العوامل الداخلية الدور الأساس في البدء في عملية التحول، وفي أخرى، كان العامل الخارجي هو الأبلغ تأثيراً. وعلى الرغم من هذه الاختلافات، فإنها لا تخلو من بعض القواسم المشتركة، أهمها أن عملية التحول ارتبطت دائماً بوضع أزمة النظام وتشككه في قدرته على الحفاظ على سلطويته

”

13 Ibid., p. 4

14 عزمي بشارة، "أطروحات حول اللحظة الدستورية"، شبكة فولتير، 2005/9/1، شوهد في: <https://bit.ly/3D45e4P>، في: 2021/10/3

15 لمزيد من المعلومات حول هذه المسألة، ينظر: Sonia Mittal & Barry Weingast, "Self-Enforcing Constitutions: With an Application to Domestic Stability in America's First Century," *Journal of Law, Economics & Organization*, vol. 29, no. 2 (2013), pp. 278-302.

16 محمد عاشور مهدي، "الديمقراطية في أفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا"، دفا تر السياسة والقانون، مج 1، العدد 1 (جانفي الثاني/يناير 2009)، ص 84.

17 وليد عبد الناصر، "جنوب أفريقيا وتصفية الأبارتيد"، السياسة الدولية، العدد 105 (تموز/يوليو 1991)، ص 74-76.

18 مهدي، ص 84-85.

من هذه التطورات إعادة التفكير مرة أخرى في العودة إلى الحكم الديمقراطي الذي ميّز تشيلي سنوات عدة. وعزز حركة المعارضة انضمام الكنيسة الكاثوليكية في سانتياغو إليها. وفي محاولته تخفيف حدة أزمة الشرعية هذه، لجأ بينوشيه إلى تعديل كامل للدستور في عام 1980 الذي نص في أهم بنوده على إجراء استفتاء شعبي على بقاء النظام العسكري من عدمه كل ثماني سنوات. واستغل بينوشيه عنف بعض الجماعات المتشددة من المتظاهرين لتبرير استخدام القوة المفرطة ضدهم جميعاً. واستمرت المناوشات بين النظام والمتظاهرين حتى عام 1987، حينما نجحت الضغوط الدولية في انتزاع بعض الحقوق السياسية للمدنيين، مثل الاعتراف رسمياً بالأحزاب غير الماركسية. ومن هنا، بدأت حملة واسعة من هذه الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني تحت المواطنين على التصويت بـ "لا" على ثماني سنوات أخرى لفترة الرئاسة في الاستفتاء المقبل. وعلى الرغم من تسخير إمكانات النظام لحث المواطنين على التصويت بالموافقة، فإن المعارضة استطاعت التكتل والترفع عن خلافاتها السابقة والحشد للتصويت بالرفض، وهو ما حدث بالفعل. وبعد عام من الاستفتاء، فاز التحالف الديمقراطي Concertacion⁽²³⁾ بالانتخابات ومهد الطريق أمام استعادة الديمقراطية⁽²⁴⁾.

أما في إندونيسيا، فقد كان العامل الخارجي المحفز الأساسي لعملية الانتقال؛ إذ ضربت الأزمة الاقتصادية الآسيوية (1997-1998) البلاد بشدة، ونتج منها انهيار في قيمة العملة بما يعادل 75 في المئة، وارتفاع في نسبة البطالة وإفلاس الكثير من الشركات الكبرى وهروب رؤوس الأموال، لا سيما رأس المال الصيني - الإندونيسي والقدرات الإدارية الصينية، وزيادة متسارعة في الأسعار⁽²⁵⁾. واضطر الرئيس الإندونيسي محمد سوهارتو (1967-1998)، الذي كان قد أُنتخب لتوّه لولاية سابعة⁽²⁶⁾، إلى تبني سياسات اقتصادية لم تلقَ قبولاً شعبياً، فاندلعت احتجاجات كثيرة. وأدت الأزمة إلى أعمال شغب واسعة

القضاء على نظام الفصل العنصري في النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين⁽¹⁹⁾.

كان الحراك الداخلي العامل الأساسي للبدء في عملية الانتقال الديمقراطي في بولندا، بينما أدى العامل الخارجي دوراً حاسماً في حسابات الأطراف المنخرطة واختياراتها الاستراتيجية. فقد كان لسوء الأحوال الاقتصادية أثره في تعبئة موجة احتجاجات واسعة، بدءاً من عام 1987، وصلت إلى ذروتها في صيف 1989. وتمحورت المطالب حول زيادة الأجور وتحسين الخدمات وإعادة تقنين حركة تضامن وإطلاق سراح ناشطيها⁽²⁰⁾. وهكذا، كان التحول الديمقراطي في بولندا نتاجاً لحركة اجتماعية، هي حركة تضامن، التي على الرغم من كونها حركة عمالية في الأساس، فإنها لاقت قبولاً ومساندة من طبقات وشرائح وتوجهات مختلفة في المجتمع.

أما في ما يتعلق بالسياق الخارجي، فقد توافر المحفز الخارجي لتسهيل عملية الانتقال؛ إذ كان للسياسة الجديدة التي اتبعتها الرئيس السوفييتي آنذاك ميخائيل غورباتشوف Mikhail Gorbachev (1990-1991)، وقرار موسكو بعدم التدخل العسكري لإنقاذ احتكار الأحزاب الشيوعية للقوة في أوروبا الشرقية، أثرهما في الدفع بالنظام في بولندا إلى التفاوض مع حركة تضامن وبداية عملية التحول. وذلك على العكس مما حدث في عام 1981؛ إذ كان الخوف من تدخل عسكري سوفييتي دافعاً لقمع النظام حركة تضامن وإعلان الأحكام العرفية⁽²¹⁾.

أدت العوامل الداخلية أيضاً دوراً أساسياً في تجربة تشيلي. فقد ضرب الكساد الكبير اقتصاد البلاد بين عامي 1982 و1983؛ ما أدى إلى بداية انتشار الاحتجاجات والمظاهرات. في الوقت نفسه، نشط الكثير من منظمات حقوق الإنسان في توجيه أصابع الاتهام إلى نظام الجنرال أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet (1974-1990)⁽²²⁾. ونتج

19 رابوية توفيق، "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا"، سياسات عربية، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2014)، ص 93.

20 يرى بعض المحللين أن النظام في بولندا كان من أكثر النظم في دول الكتلة الشرقية انفتاحاً نسبياً من الناحية السياسية؛ ما ساهم في نمو العديد من الحركات الاحتجاجية التي سبقت نشأة حركة تضامن في عام 1980. ينظر: مروة فكري، "الربيع العربي من منظور مقارن: دراسة في أثر نمط التحول على الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية"، مجلة التنوير، العدد 15 (كانون الأول/ديسمبر 2014)، ص 39-40.

J.K. Glenn, *Framing Democracy: Civil Society and Civic Movements in Eastern Europe* (Stanford/ CA: Stanford University Press, 2001).

21 فكري، ص 60.

22 انقلب أوغستو بينوشيه (القائد العام للقوات المسلحة آنذاك) في عام 1973 على حكومة سلفادور الليندي المنتخبة، وحل فوراً البرلمان وأوقف العمل بالدستور وحظر نشاطات الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية وفرض رقابة شديدة على الإعلام. وبصفة عامة، اتسم نظام بينوشيه بقمع شديد لردع أي محاولة لتقويض سلطته. ومثل دستور عام 1980 حجر الزاوية في النظام العسكري لبينوشيه الذي يؤسس لدور وصائي للمؤسسة العسكرية، للمزيد، ينظر: Alberts, pp. 29-30.

23 تحالف الأحزاب من أجل الديمقراطية Concertación de Partidos por la Democracia هو تحالف أسس بين أحزاب اليسار والوسط ويسار الوسط في تشيلي في عام 1988، من أجل تعبئة الجهود لرفض الاستفتاء على استمرار حكم بينوشيه، وفقاً لما قرره دستور عام 1980. للمزيد، ينظر:

Sam D. Scott, "Transition to Democracy in Chile: Two Factors," *Graduate Student Theses, Dissertations & Professional Papers* (2001), pp. 94-97, accessed on 3/10/2021, at: <https://bit.ly/3FdfkC5>

24 فكري، ص 56.

25 Donald L. Horowitz, *Constitutional Change and Democracy in Indonesia* (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), p. 32.

26 كان قد جرى تصيب سوهارتو لولاية سابعة قبل عشرة أسابيع فقط من تقديمه الاستقالة، للمزيد، ينظر:

Adam Schwarz, *A Nation in Waiting: Indonesia's Search for Stability* (Colorado: Westview Press, 2000), p. 9.

ثانيًا: مباراة التحول واستراتيجيات اللاعبين

تكون مراحل الانتقال، عادةً، حافلة بالتباينات في وجهات النظر بين الأطراف المعنية. كما أنها مرحلة يسود فيها عدم اليقين بشأن المستقبل وملامح النظام الجديد ومقدار التسامح مع الماضي. وينتاب كثير من الأطراف الخوف على مصالحه في ظل الترتيبات الجديدة، وما إذا كان سيحظى باحترام الأغلبية أم لا. ومن ثم، يتوقف معيار النجاح على كيفية تحويل مباراة الانتقال من مباراة صفرية يفوز فيها الراجح بكل شيء، إلى أخرى غير صفرية تشعر الأطراف كلها بأنها حققت مكسبًا من الاتفاق، وأنها أفضل حالًا مما لو كانت قد اختارت عدم التعاون. فما مناطق الخلاف بين الأطراف؟ وما حسابات المكسب والخسارة التي تحكم استراتيجيات كل طرف؟

بالنسبة إلى جنوب أفريقيا، دخل الحزب الوطني في المفاوضات بسبب الضغوط الداخلية الممثلة في المقاومة العنيفة من السود، وتفكك جبهة التحالف العنصري⁽³²⁾، والضغوط الخارجية المتصاعدة، كما أشرنا. في الوقت نفسه، شهد الحزب انشقاقًا بين فريقين: فريق الإصلاحيين المعتدلين المطالبين بإدخال إصلاحات جوهرية على النظام واحتواء مطالب الجماعات الإثنية في المجتمع، وفريق المحافظين رافضي الإصلاح والمتمسكين باستمرار الوضع القائم. وكان الحزب قد حاول بالفعل الالتفاف على مطالب الأغلبية التي يمثلها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وتجاوزها، من خلال محاولة التوصل إلى تسوية مع تنظيمات بديلة للسود، كحزب الحرية "إنكاثا" Inkatha Freedom Party، إلا أنه سرعان ما أدرك عدم جدوى هذا التحرك في تحقيق الاستقرار المنشود، إضافة إلى إدراك الأقلية البيضاء انعدام فرصها في الانتخابات على المدى القصير، وصعوبة تحويلها إلى معارضة ذات صدقية لحزب المؤتمر في المستقبل⁽³³⁾.

كان حزب المؤتمر الوطني الأفريقي مدرِّكًا حقيقة سيطرة الحزب الوطني على الدولة ومواردها العسكرية، وتمتعه بدعم القوى الاقتصادية القوية. لقد حظي حزب المؤتمر بدعم شعبي واعتراف دولي قوي، إلا أن جناحه العسكري كان ضعيفًا نسبيًا، إضافة إلى

وتصاعد تيار من حركة الإصلاح⁽²⁷⁾ وتزايدت احتجاجات الطلاب في العديد من الجامعات، التي طالبت في البداية بتعامل الحكومة مع الأزمة، ثم تطورت مطالبها لاحقًا إلى المطالبة باستقالة سوهارتو ونهاية الوظيفة المزدوجة للجيش وتأسيس نظام ديمقراطي سليم⁽²⁸⁾.

يبدو أن الجيش لم يكن مستعدًا للتورط على نطاق واسع لمساندة رئيس فقد شرعيته⁽²⁹⁾، فقد احتل الطلاب البرلمان مدة ثلاثة أيام، واندلعت أعمال شغب. في اليوم التالي، دعا قادة المجلس التشريعي عددًا من قادة حركة الإصلاح للنقاش. ثم صوت حزب غولكار Golkar، الذراع السياسية لنظام سوهارتو وصاحب الأغلبية في البرلمان، على طلب استقالة سوهارتو بأغلبية 160، في مقابل 125 صوتًا. وأدى ذلك إلى إعلان سوهارتو استقالته في 21 أيار/ مايو 1998، منهياً حكمه الذي استمر مدة 23 عامًا، وتولّى السلطة نائبه بشار الدين يوسف حبيبي Jusuf Habibie (آذار/ مارس - أيار/ مايو 1998)⁽³⁰⁾. وهكذا، حظيت القوى الاجتماعية والسياسية التي ترعرعت في ظل نظام سوهارتو بمكانة أفضل في المرحلة الانتقالية، واستحوذت على المؤسسات الديمقراطية الرسمية خلال الانتقال وبعده، وفرضت مصالحها على كل المستويات⁽³¹⁾. وهو الأمر الذي يثير التساؤل عن أسباب عدم انقلابها على المسار الديمقراطي.

أبرزت سياقات التحول هذه مجموعة من الاستراتيجيات والبدائل أمام اللاعبين المعنيين. ويلاحظ في كل هذه الحالات، أن الاحتجاجات لم تُنتج انتصار طرف ما على نحو حاسم؛ ما نتج منه قدر من التوازن بين النظام القديم والمعارضة، فرض عليهما التفكير في أفضل البدائل في ظل المعطيات الموجودة، كما سنناقش في المبحث التالي.

27 تطورت هذه الحركة خلال التسعينيات بين المثقفين وجماعات الطلاب المناصرين للإصلاح الديمقراطي، ومن هنا كانت تسميتها "حركة الإصلاح" Reformasi Movement.

28 طرحت فكرة "الوظيفة المزدوجة" للجيش الإندونيسي في عام 1958، حينما كان الجنرال عبد الحارث ناسوتيون Abdul Haris Nasution (1966-1959) قائداً للقوات البرية، بعد إعلان أول رئيس للبلاد، أحمد سوكارنو Sukarno (1967-1945)، نظام "القيادة الموجهة" الذي حل محل فترة الديمقراطية البرلمانية، ينظر:

Siddharth Chandra & Douglas Kammen, "Generating Reforms and Reforming Generations: Military Politics in Indonesia's Democratic Transition and Consolidation," *World Politics*, vol. 55, no. 1 (October 2002), p. 101.

29 مع الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، فقد سوهارتو أساسًا مهمًا لشرعيته، وألوهو الإنجاز الاقتصادي. وهناك من يرى أن سوهارتو نفسه كان ضحية إنجازاته الاقتصادية التي أتاحت المزيد من فرص التعليم أمام المواطنين الذين في ما بعد لم يقبلوا باستبعادهم من المجال السياسي. للمزيد، ينظر: Schwarz.

30 محمد صادق إسمايل، التجربة الإندونيسية: الإصلاح السياسي والفصل بين السلطات (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015)، ص 185.

31 Edward Aspinall, "Popular Agency and Interests in Indonesia's Democratic Transition and Consolidation," *Indonesia: Special Issue: Wealth, Power, and Contemporary Indonesian Politics*, no. 96 (October 2013), p. 102.

32 للمزيد بشأن الفواعل السياسية في جنوب أفريقيا، ينظر:

Hennie J. Kotzé, "The Transition from Apartheid to Democracy in South Africa: An Elite Survey," in: Stuart S. Nagel (ed.), *African Development and Public Policy* (London: Macmillan Press LTD, 1994), pp. 89-127.

33 لمزيد من المعلومات بشأن هذه النقطة، ينظر:

David Welsh, "Africa's Democratic Transition," *The Brown Journal of World Affairs*, vol. 2, no. 1 (Winter 1994), pp. 221-230; Robert Inman & Daneil Rubinfeld, "Understanding the Democratic Transition in South Africa," *American Law and Economics Review*, vol. 15, no. 1 (Spring 2013), pp. 1-38.

إلى أن الحكومة في ظل السلطوية الكاملة حظيت بأغلبية القوة. أما في السلطوية المقيدة، فإنها تتنازل بعض الشيء، وإن كانت تحتفظ بالتحكم الفعال في الدولة. وأما في الديمقراطية الناتجة من التفاوض، فصحيح أن النظام يضمن أمنه المادي، لكن قوته تعتمد على نتائج العملية الانتخابية، وتقل فرص الاحتكار السياسي. في حالة الغزو السوفيياتي، تستبدل القيادة الحالية للنظام بأخرى أكثر كفاءة في التحكم في الأمور. فالمعارضة تضع تأسيس الديمقراطية، عبر التفاوض أو الثورة، أولوية أولى، تأتي بعدها السلطوية المقيدة، ويأتي أخيراً سيناريو التدخل السوفيياتي. في ظل الديمقراطية، يضمن قادة المعارضة أمنهم الشخصي، ولا يعتمد مستقبلهم السياسي على نزوات النظام أو نيّاته الحسنة، إما على دعم الناخبين. تأتي السلطوية المقيدة الخيار التالي للمعارضة؛ كونها تسمح لقطاعات معينة من المعارضة بمشاركة محدودة في الحكومة، وإن كان مصيرها السياسي يعتمد على نيّات النظام الحسنة. في ظل السلطوية الكاملة، يجري قمع المعارضة وتنتهي الحال بأفرادها إما مطاردين من السلطات وإما في السجون. أخيراً، يتمثل أسوأ احتمال أمام المعارضة في التدخل العسكري السوفيياتي الذي يترتب عليه حتمًا عقوبات سجن قاسية، أو نفي قادة المعارضة أو إعدامهم⁽³⁷⁾.

تكوّن النظام الحاكم في بولندا من عناصر الحزب الاشتراكي، إضافة إلى الجيش. وكان الجنرالات مهتمين بشدة بالوضع الاقتصادي المتدهور؛ ما جعلهم منفتحين على إصلاح اقتصادي جاد، وما يتطلبه من تحوّل سياسي ضروري. لكنهم في الوقت نفسه، كما أوضحنا، رغبوا في تجنّب تدخل الاتحاد السوفيياتي. ومن ثمّ، حين انخفضت احتمالية هذا التدخل، أصبح الجيش أكثر انفتاحًا على الإصلاحات السياسية المحسوبة⁽³⁸⁾.

على الرغم من استمرار تمّتعها بالدعم الشعبي وكونها رمزًا لنضال المجتمع المدني، فإن حركة تضامن كانت مدركة أن موجة الاحتجاجات الأخيرة لم تكن في الأساس من تنظيمها، بل من تنظيم جيل أصغر من العمال الذين لم يعاصروا أحداث عام 1981، ومن هنا كانت مطالبهم أكثر ثورية وهادفة إلى تغييرات حقيقية في الدولة. ويعني هذا أن أيّ مفاوضات مع النظام قد لا تشمل ممثلي تضامن فحسب، لكن أيضًا الممثلين المستقلين للحركة الاحتجاجية⁽³⁹⁾. يُضاف إلى هذا أنّ حركة تضامن نفسها كانت تعاني الانقسام وتضاءلت قدرتها على جذب العمال الأكثر راديكالية. ومن ثمّ، كان من مصلحتها أيضًا التفاهم

إمامه بمحاولة النظام العنصري احتضان حركة "إنكاثا" لتصبح بديلًا من حزب المؤتمر. وشهد الحزب أيضًا انقسامًا وجدلاً داخليًا في ما يتعلق بالاستراتيجية الأنسب في التعامل مع الأوضاع في البلاد. ففي حين طالب البعض باستمرار المقاومة السلمية وقبول المفاوضات، رأى آخرون ضرورة تصعيد الكفاح المسلح واعتبار أي تنازل بمنزلة خيانة للنضال الوطني. وفي الوقت الذي قدّمت البيئة الدولية بعض الدعم لحزب المؤتمر، فإنها حملت أيضًا عوامل إضعاف له، متمثلة في تراجع مكانة الاتحاد السوفيياتي وانسحابه من مناطق الصراعات، وخفض مساندته حركات الكفاح المختلفة. وبهذا، فقدّ حزب المؤتمر الكثير من الدعم المادي والمعنوي الذي سبق أن تلقّاه من موسكو على المستوى الدولي⁽³⁴⁾.

وهكذا، وجد الطرفان نفسيهما مدفوعين نحو التقارب للتوصل إلى تسوية للوضع السياسي، وما يتطلبه ذلك من تقديم بعض التنازلات لتحقيق الاستقرار النسبي للبلاد. وكان من أبرز الإشكاليات التي واجهها الطرفان ما يتعلق بكيفية تحقيق مطالب الأغلبية السوداء، التي كانت في عجلة من أمرها لاستعادة حقوقها وتأكيد وضعها في الدولة الجديدة، وللمزيد من المساواة في المنافع الاقتصادية. في المقابل، كان القلق يتملّك الأقلية البيضاء بشأن حماية مصالحها، لا سيما الاقتصادية، في ظل إدراكها أن أي هيئة منتخبة ستكون تحت سيطرة حزب المؤتمر والأغلبية السوداء تمامًا، ومن ثمّ يمكنها تمرير أي تشريعات، أو تصميم الدستور، كما ترغب. وبرزت أيضًا قضية المحاسبة على جرائم فترة التمييز العنصري حتى تطوى صفحة الماضي⁽³⁵⁾.

أما في بولندا، فقد تكوّنت لعبة الانتقال من لاعبين أساسيين: النظام الحاكم، والمعارضة. عكس كل لاعب تفضيلات أساسية حول نتائج المباراة. كان النظام الحاكم يرى أن استمرار السلطوية هو أفضل الخيارات بالنسبة إليه، لكنه كان يفضل، أيضًا، السلطوية المقيدة على الديمقراطية الناتجة من التفاوض Pacted Democracy. كما فضل الأخيرة على التدخل السوفيياتي المحتمل⁽³⁶⁾. ويرجع ذلك

34 Hermann Giliomee, "Democratization in Africa," *Political Science Quarterly*, vol. 110, no. 1 (1995), pp. 90-92.

35 للمزيد بشأن هذه القضايا، ينظر:

Tshepo Masipa, "South Africa's Transition to Democracy and Democratic Consolidation: A Reflection on Socio-Economic Challenges," *Journal of Public Affairs*, vol. 18, no. 4 (2018), pp. 1-6.

36 يرى بعض الباحثين أن المؤسسة العسكرية في بولندا سارعت إلى فرض الأحكام العرفية، في 13 كانون الأول / ديسمبر 1981، خوفًا من تدخل عسكري سوفيياتي. ينظر: Maciej Bartkowi, "Poland's Solidarity Movement (1980-1989)," *International Center on Non Violent Conflict (ICNC)* (December 2009), accessed on 3/10/2021, at: <http://bit.ly/3bN147N>

37 Zielinski, pp. 137-138.

38 Ibid., pp. 149-150.

39 Gale Stokes, *The Walls Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1993), p. 121.

فعلى سبيل المثال، لُوح الجنرالات في حزيران/ يونيو 1989 باستخدام الشرعي للقوة ضد أي محاولة لتجاهل الدستور. وبعد شهرين، أرسلوا إشارة أخرى خاصة بتعامل الحكومة المقبلة مع أي تورط عسكري في انتهاكات حقوق الإنسان في ظل الفترة الدكتاتورية. فقد أعلن بينوشيه معارضة الجيش لمحاسبة أي من أعضائه على أفعال كان دافعها حماية البلاد. وهكذا، أدركت المعارضة أن الدفع بإسقاط الدستور قد يكون أمراً ضاراً بشدة بمسار الانتقال⁽⁴⁴⁾.

في إندونيسيا، جاءت مباراة التحول الديمقراطي بين نظام سوهارتو والمؤسسة العسكرية من جهة، والمعارضة من جهة أخرى. فمن جهة، لم يدافع الجيش باستماتة عن سوهارتو، وكان قلقاً من التوترات التي شهدتها المرحلة، والتي اتخذت في كثير من الأحيان شكل عنف مجتمعي وتساعد للهويات الدينية والعرقية والانفصالية الإقليمية، مثل حالات العنف في تيمور الشرقية وإقليم آتشيه وجافا، إضافة إلى تجدد النزاعات بين المسلمين والمسيحيين. في الوقت نفسه، اختلفت ردات الفعل داخل القوات المسلحة؛ فهناك من تورط في العنف، وآخر التزم موقف المتفرج، وثالث رفض أوامر قمع التمرد⁽⁴⁵⁾. أدى هذا التباين إلى تناقض التوجهات تجاه الجيش في المرحلة الانتقالية بين التأييد الشعبي لعدم استخدام القوة المفرطة تجاه الاحتجاجات، من جهة. ومن جهة أخرى، استمرت نسبة كبيرة من الإندونيسيين غاضبة من تاريخ الفظائع التي ارتكبتها القوات المسلحة في السابق، ومن تدخل الجيش في أجهزة الدولة المختلفة والاقتصاد وفقاً لعقيدة "الوظيفة المزدوجة"⁽⁴⁶⁾. إضافة إلى ذلك، لم تتمكن قوى المعارضة الديمقراطية من إلحاق الهزيمة الكاملة بالقوى السياسية المهيمنة في نظام سوهارتو، لكنها كانت قادرة على الاستمرار والتفاوض بشأن تأمين مصالحها ووصولها إلى السلطة في النظام الجديد.

في المقابل، حالت الانقسامات الاجتماعية في إندونيسيا دون ظهور قائد واحد للمعارضة، وطبعتها بطابع التفكك. ولهذا فقد افتقدت التخطيط والمطالب المحددة الخاصة بالمرحلة الانتقالية، ولم تتحرك سريعاً نحو نظام جديد. كما كانت القوى التي دعمت الديمقراطية، هي نفسها، منقسمة بين قوميين علمانيين وإسلاميين معتدلين وآخرين تقليديين، بينها خلافات شخصية كبيرة، وبعضهم كان مشكوكاً

مع النظام قبل أن تفقد مكانتها بصفها ممثلاً للحركة الشعبية⁽⁴⁰⁾. وهكذا، على الرغم من إدراك الجانبين، النظام وحركة تضامن، أنهما لا يمتلكان حلولاً جاهزة للمشكلات المستعرة التي تواجهها الدولة، فإنهما احتاجا إلى العمل معاً لإنقاذ الاقتصاد البولندي، والتوصل إلى ترتيبات سياسية تضمن الاستقرار⁽⁴¹⁾.

في ما يتعلق بتشيلي، كما أوضحنا في المبحث السابق، مهدت هزيمة النظام في الاستفتاء الشعبي لتفاعلات استراتيجية عدة، بين تحالف المعارضة من جهة، والنظام العسكري والنخب المتحالفة معه من جهة أخرى. فقد كشفت الانتخابات عن الدعم الشعبي للمعارضة، إلا أنها كانت مدركة قوة الجيش ومصالح اليمين الاقتصادي الذي كان سبباً أساسياً لإطاحة الحكومة الديمقراطية؛ حكومة تحالف الوحدة الشعبية المناصرة للرئيس التشيلي سلفادور أليندي Salvador Allende (1970-1973) في عام 1973⁽⁴²⁾. وقمحورت القضايا الشائكة حول ثلاث أساسية: انتهاكات الجيش حقوق الإنسان منذ عام 1973، والسياسة الاقتصادية للدولة، والإصلاح الدستوري.

كانت المؤسسة العسكرية لا تريد، هي وحلفاؤها، الظهور بمظهر غير مرن في التفاوض؛ حتى لا يفتح هؤلاء المجال أمام المعارضة في بناء حركة شعبية قوية يمكنها إطاحة الإطار الدستوري والمؤسسي لنظام بينوشيه. لكنهم في الوقت نفسه كانوا حريصين على حماية مصالحهم التي رعاها هذا النظام كثيراً، وهي سيطرة العسكريين وحصانتهم، ومصالح النخب الاقتصادية واليمينية. وكانت المعارضة مدركة قوة الجيش وحقيقة أن أكثر من 40 في المئة من الناخبين في استفتاء عام 1988 قد أبدوا بالفعل استمرار الحكم العسكري، لا سيما من النخب الاقتصادية وأحزاب اليمين. ومن دون دعم هذه النخب عملية الانتقال، من الصعب تصوّر نجاحها، بل قد يحدث ارتداد عن مسار التحول إلى الديمقراطية إذا ما انخرقت الحكومة الجديدة بشدة عن النموذج الاقتصادي لبينوشيه. في الوقت نفسه، يحمل تجاهل حاجات القطاعات المتوسطة والدنيا في المجتمع الكثير من المخاطر. ولهذا لم يكن أمام المعارضة إلا انتهاج استراتيجية معتدلة توفّق بين هذه المصالح المتعارضة⁽⁴³⁾.

ازداد هذا الاقتناع مع حرص الجيش في أكثر من مناسبة على تأكيد أنه لن يتردد في التدخل إذا ما تم أي انتهاك للدستور المعمول به.

44 للمزيد عن العلاقات المدنية - العسكرية في تشيلي في ذلك الوقت، ينظر:

Brian Loveman, "Mision Cumplida? Civil Military Relations and the Chilean Political Transition," *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 33, no. 3 (Fall 1991), pp. 35-74.

45 Horowitz, p. 34.

46 Baladas Ghoshal, "Democratic Transition and Political Development in Post-Soeharto Indonesia," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 26, no. 3 (December 2004), p. 516.

40 Zielinski., pp. 137-140.

41 Peter Cipkowski, *Revolution in Eastern Europe: Understanding the Collapse of Communism in Poland, Hungary, East Germany, Czechoslovakia, Romania and the Soviet Union* (New York: John Wiley & sons Inc., 1991), p. 22.

42 Alberts, p. 35.

43 Ibid., pp. 33-34.

وفي هذه الحالة المعارضة المتحدية النظام، حافراً قوياً للسعي للمزيد من الديمقراطية⁽⁵⁰⁾.

في حالة جنوب أفريقيا، كان الخيار الاستراتيجي للطرفين هو الانتقال السلمي من خلال تقاسم السلطة، لكن كان من الضروري رسم ملامح هذه المشاركة وضمان عدم إخلال أي طرف بالصفقة المعقودة⁽⁵¹⁾. ولذلك تفاوض الطرفان على دستور انتقالي يؤسس لدولة ديمقراطية وحكم أغلبية بسيطة في المجلس الوطني الذي سينتخب الرئيس. كما تم الاتفاق على تبني صيغة حكم فدرالية للبلاد⁽⁵²⁾. أعطى هذا الترتيب حزب الأقلية قدرًا من الثقة للانخراط في العملية، وطمأنته بأن مصالحه الأساسية ستُحترم. كما اتفق المتفاوضون على تشكيل حكومة وحدة وطنية جزئياً من إجراءات بناء الثقة التي تحدّد من السلطة المطلقة للأغلبية⁽⁵³⁾.

نصّ الدستور الانتقالي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي ترسم الملامح العامة للديمقراطية الجديدة، والتي تم الاتفاق على ضرورة تضمينها في الدستور الدائم ولا يجوز مخالفتها. وكان هذا طمأنة أخرى للأقلية بأن الدستور الدائم الذي ستكتبه جمعية تأسيسية منتخبة شعبياً سيحترم الحقوق والمصالح الأشد أهمية. عزّز من صدقية هذه الضمانات أنها كانت مصحوبة بألية للتنفيذ متعلقة بإنشاء محكمة دستورية لمراجعة الدستور الدائم والتأكد من عدم مخالفته أيًا من المبادئ التي سبق الاتفاق عليها. ومن ضمن المبادئ التي نص عليها الدستور الانتقالي: تعدد الأحزاب، وإقامة نظام فدرالي يقوم على التمثيل الديمقراطي، وتحكّم الأقليات المختلفة في الموارد، وصنع السياسة في إقليم واحد على الأقل، والفصل بين السلطات، مع وجود قضاء مستقل، وإقامة نظام سياسي غير عنصري وغير مناحز⁽⁵⁴⁾.

دخل الدستور النهائي حيّز التنفيذ بعد سبع سنوات من المفاوضات، خلال المدة 1989-1996. وكانت العملية تشاركية بدرجة كبرى، حيث تلقت الجمعية التأسيسية التي جرى انتخابها من بين نواب الشعب وبشكل ممثل لفئات المجتمع، على الرغم من سيطرة حزب المؤتمر على البرلمان، مقترحات الأفراد التي وصلت إلى ما يزيد على مليوني

في صدقيته، نظرًا إلى تعاونه السابق مع نظام سوهارتو الذي برع في توظيف سياسة العصا والجزرة على نحو ترك المعارضة ضعيفة ومفككة⁽⁴⁷⁾. ولم تحقق المعارضة أيضًا انتصارًا حاسمًا على النظام؛ فحينما سقط سوهارتو، عادت الأمور إلى طبيعتها. فخليفته كان نائبه وتم اختياره بناء على القواعد القديمة الخاصة باختيار الرؤساء. في الوقت نفسه، كان القادة السياسيون الديمقراطيون في ريبة من الاصطفاف مع المطالب الراديكالية للحركة الشعبية الإصلاحية، خوفًا من أن يفشلوا في كبح جماحها⁽⁴⁸⁾. وكانت القوى الديمقراطية الليبرالية الحقيقية، وتلك التي تمثل مصالح الطبقات الدنيا، فقيرة تنظيميًا نتيجة إرث التدمير العنيف من الجيش للأحزاب الشيوعية وقوى اليسار في ستينيات القرن العشرين، الذي امتدت آثاره إلى الحاضر⁽⁴⁹⁾.

وتمركزت إشكاليات الانتقال حول قضايا عدة: العلاقات المدنية - العسكرية، لا سيما في ما يتعلق بـ "الوظيفة المزدوجة للجيش"، والمركزية في مقابل اللامركزية، وصلاحيات السلطة التشريعية في مقابل السلطة التنفيذية، وكيفية بناء نظام انتخابي وترتيبات دستورية لا تشجع على سياسات الهوية.

وهكذا، حتى إن تباينت القضايا محل الخلاف من حالة إلى أخرى، فإن تجارب الدول الأربع اشتركت في الاهتمام بمجموعة من القضايا، أهمها العلاقات المدنية - العسكرية والعدالة الانتقالية وطبيعة النظام السياسي. وهي كلها في النهاية مرتبطة بقضية محورية، هي: كيف يمكن تشجيع الأقلية (النظام الحاكم والقوى المتحالفة معه) على قبول الانتقال إلى الديمقراطية؟ نعرض في المبحث الثالث الأساليب المختلفة المتبناة لحل هذه الإشكالية.

ثالثًا: الترتيبات والمعالجات الدستورية

شهدت الحالات محل الدراسة معالجات دستورية مختلفة للقضايا الشائكة المثارة في المرحلة الانتقالية. لكنها كلها ارتبطت بطريقة ما بوضع مجموعة من الضمانات الدستورية التي تحدّد من قدرة الأغلبية المنتخبة على الاستئثار بالسلطة. ويرجع ذلك إلى الميل الطبيعي للأقلية، وفي هذه الحالة النخبة السلطوية الحاكمة والقوى المتحالفة معها، إلى محاولة الالتفاف على المخرج الديمقراطي، أو الحدّ من تحكّم الأغلبية قدر الإمكان. في المقابل، فإن لدى الأغلبية،

50 Alicia Adsera & Carles Boix, "Constitutions and Democratic Breakdowns," in: José M. Maravall & Ignacio S. Cuenca (eds.), *Controlling Governments: Voters, Institutions, and Accountability* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), p. 3.

51 مرّت المفاوضات بعدد من العثرات، وتوقفت لفترات نتيجة أحداث عنيفة، مثل الاغتيالات السياسية والمذابح التي ارتكبت في حق بعض المواطنين السود في عام 1992. ينظر: توفيق، ص 94.

52 Inman, p. 3.

53 توفيق، ص 95.

54 Inman, p. 2.

47 Horowitz, p. 18.

48 Ibid., p. 48.

49 Aspinall, pp. 101-102.

مستجدة، وكذلك القيام بدور الوساطة في حالة الخلافات. ومثلت هذه الاتفاقيات نقطة البداية التي مهّدت الطريق أمام إجراء أول انتخابات برلمانية ورئاسية حرة في تاريخ بولندا منذ عام 1947، وتحقيق الانتقال الديمقراطي⁽⁵⁹⁾.

اعتمدت اتفاقيات المائدة المستديرة دستور عام 1952 إطاراً للعمل خلال المرحلة الانتقالية، مع تمرير البرلمان عدة تعديلات لتناسب حاجات المرحلة. وتمثلت أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها في ما يلي: أولاً، رفع الحظر عن الاتحادات العمالية المستقلة؛ ثانياً، حل الغرفة الوحيدة لمجلس النواب، والسماح بعقد أول انتخابات في بولندا لا يكون فيها تقديم المرشحين لعضوية البرلمان حكراً على الحزب الشيوعي. إلا أن النظام لم يسمح وقتها بالتنافس الانتخابي إلا على ثلاث مقاعد لمجلس النواب فقط واحتفاظ الحزب الحاكم بنحو 65 في المئة من المقاعد. ثالثاً، في مقابل هذا التنازل من المعارضة، تم الاتفاق على تشكيل مجلس شيوخ منتخب ديمقراطياً مكون من مئة عضو. رابعاً، إطلاق حرية الصحافة. خامساً، استحداث مكتب جديد للرئيس وإلغاء سلطة الأمين العام للحزب الحاكم. هدفت كل هذه الاتفاقيات إلى حماية الحزب الحاكم، وفي الوقت نفسه تمكين المعارضة من المشاركة في العملية السياسية⁽⁶⁰⁾.

وافق مجلس النواب في كانون الأول/ ديسمبر 1989 على برنامج الإصلاح الحكومي الداعي إلى تبني اقتصاد السوق بدلاً من التخطيط المركزي. وجرى أيضاً إلغاء مواد الدستور التي تشير إلى الدور القيادي للحزب الشيوعي. وفي كانون الثاني/ يناير 1990، حلّ الحزب الشيوعي البولندي The Polish United Workers' Party نفسه، وتغير اسمه إلى حزب الديمقراطية الاجتماعية لجمهورية بولندا Social Democracy of the Republic of Poland. وفي نهاية العام نفسه، جرى انتخاب ليخ فاونسا Lech Wałęsa (1995-1990)،

59 Andrzej Szewczak, "The Polish Round Table 1989: Negotiating the Revolution," *Journal of Dialogue Studies*, vol. 3, no. 2 (Autumn 2015), pp. 105-108, accessed on 3/10/2021, at: <https://bit.ly/2ZIV4bi>

لمزيد من المعلومات حول هذه النقطة، ينظر:

Andrzej Rapaczynski, "Constitutional Politics in Poland: A Report on the Constitutional Committee of the Polish Parliament," *The University of Chicago Law Review*, vol. 58, no. 2 (Spring 1991); Alan Renwick, "Why Hungary and Poland Differed in 1989: The Role of Medium-Term Frames in Explaining the Outcomes of Democratic Transition," *Democratization*, vol. 13, no. 1 (2006), pp. 36-57.

60 أُجريت الانتخابات في 4 حزيران/ يونيو 1989، وفازت حركة تضامن بـ 35 في المئة من مقاعد مجلس النواب وبـ 99 مقعداً من أصل 100 في مجلس الشيوخ. وتشكلت أول وزارة غير شيوعية لبولندا منذ ما يزيد على أربعين عاماً برئاسة تادوسز مازوفسكي Tadeusz Mazowiecki (1989-1991) أحد قادة حركة تضامن. كما أُجريت الانتخابات الرئاسية وفاز بها ليخ فاونسا (1990-1995) في أواخر عام 1990 ليصبح أول رئيس لبولندا ما بعد الشيوعية. ينظر: Zielinski, p. 155.

اقتراح، إضافة إلى الدور الكبير الذي قامت به وسائل الإعلام في تثقيف الأفراد وتوعيتهم بالعملية⁽⁵⁵⁾. ولمزيد من بثّ الثقة، أجرت المحكمة الدستورية مراجعة للمسودة النهائية للتأكد من التزام المبادئ التي نصّ عليها الدستور الانتقالي. وقد أعلنت المحكمة بالفعل عن مادتين وجدتهما مخالفتين لهذه المبادئ، وأعدت مسودة الدستور مرة أخرى إلى الجمعية التأسيسية للمراجعة⁽⁵⁶⁾. وعكس الدستور النهائي الصادر في عام 1996 هذه المبادئ، مؤكداً قيمة المشاركة النسبية للسلطة؛ فأى حزب يفوز بعشرين مقعداً على الأقل في المجلس التشريعي يكون له مشاركة في الحكومة. كما نصّ الدستور النهائي على أن تعديل دستور البلاد يتطلب أغلبية الثلثين في مجلسي البرلمان⁽⁵⁷⁾.

أما في ما يتعلق بجرائم الماضي، فقد ارتأت النخبة السياسية في جنوب أفريقيا أن الاتفاق على مبدأ العفو عن مرتكبي الجرائم السابقة ضروري لتحقيق تقدّم في الاتفاق حول الدستور الانتقالي وإجراء انتخابات ديمقراطية تعددية. وعملت النخب المتفاوضة على تحقيق التوازن بين اعتبارات العدالة من ناحية، والمصالحة ودفع التحول الديمقراطي من ناحية أخرى، انطلاقاً من مبادئ أساسية جوهرها جبر الضرر بدلاً من الانتقام، والشعور بالتضامن بدلاً من الإحساس بالمظلومية. ولئن كان هذا لم يمنع من الاعتراف بأن العدالة الانتقالية قد لا تحقق العدالة الجنائية القائمة على تطبيق العقوبة على مرتكبي الجرائم السياسية، فإنها تساهم في العدالة السياسية التي تركز على تحقيق التعايش بين قوى المجتمع⁽⁵⁸⁾.

لم تكن مفاوضات الانتقال في بولندا وترتيباته بلا عقبات. وكانت المفاوضات بين الجانبين قد امتدت من منتصف عام 1988 حتى أوائل عام 1989، بوساطة من رجال الكنيسة الكاثوليكية. واتخذت اللقاءات في البداية طابعاً سرّياً خوفاً من تدخل الاتحاد السوفياتي، ثم تم الإعلان عنها رسمياً من خلال افتتاح مفاوضات المائدة المستديرة التي امتدت من 3 شباط/ فبراير إلى 5 نيسان/ أبريل 1989 لمناقشة قضايا الإصلاح السياسي والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وأنهت هذه المائدة عملها بالإعلان عمّا يُعرف بـ "اتفاقيات المائدة المستديرة"، وتشكيل "اللجنة التوفيقية" المؤلفة من ممثلين عن القوى المشاركة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، والنظر في أي مسائل

55 لم يكن الشعب منخرطاً منذ البداية وخلال مراحل العملية الدستورية بالدرجة نفسها. فهناك قضايا جرت مناقشتها وحلها بسرية بين النخب السياسية أولاً.

56 وينلاك واهيو، دليل عملي لبناء الدساتير: مقدمة (استوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2011)، ص 16-17؛ ميشيل براندت [وآخرون]، وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية (لبنان: إنتربيس، 2012)، ص 63.

57 Ibid., pp. 8-9.

58 توفيق، ص 96.

على ألا تعطي بينوشيه أي فرصة للتراجع عن الصفقة الدستورية التي أبرمت، ولهذا قبلت بعودة الحكم المدني في ظل دستور مقيد لسلطة الأغلبية⁽⁶⁴⁾.

تضمن دستور عام 1980 قواعد انتخابية مصممة بطريقة تزيد من تمثيل داعمي النظام، إضافة إلى النص على حق النظام في تعيين ممثلين في مجلس الشيوخ (9 من أصل 26). وكلها ترتيبات تصب في النهاية في زيادة سلطة الحكومة، وحماية مصالح الجماعات الداعمة السلطوية، من خلال تقييد سلطة المسؤولين المنتخبين⁽⁶⁵⁾. وسيطر العسكريون على مجلس الأمن القومي الذي يتمتع بصلاحيات واسعة. ووضع دستور عام 1980 أيضًا قيودًا على سلطات الرئيس في تعيين رؤساء الخدمات العسكرية وإقالتهم، وفتح المجال أمام استبعاد أي فرد أو حزب أو حركة "معادية للديمقراطية"، الاتهام الذي كان يوجهه النظام إلى المعارضة المعادية له وللفلسفته الاقتصادية النيوليبرالية، من العملية السياسية. وتطلب تعديل الدستور أيضًا أغلبية خاصة، وأن تمر هذه التعديلات من خلال مجلسين تشريعيين متتاليين⁽⁶⁶⁾. كما أعد الدستور نفسه خطة خروج المؤسسة العسكرية من ممارسة السلطة بصفة مباشرة من خلال النص على آلية للخلافة من شأنها ضمان استمرارية القادة العسكريين والقائد العام للقوات المسلحة في السلطة حتى عام 1997، وضمان ميزانية مستقلة للقوات المسلحة⁽⁶⁷⁾. وكلها أمور أدركت القوى المدنية صعوبة تعديلها؛ نظرًا إلى ضعفها أمام سطوة الجيش. وهكذا لم تكن قدرة هذه القوى على المناورة كبيرة، على الرغم من قدرتها على إزاحة بينوشيه عن الرئاسة في عام 1989.

لم تستطع القوى الديمقراطية إلغاء المواد المتشددة في الدستور، لكنها استطاعت تحسين بعض الشروط وتخفيفها. فعلى سبيل المثال، تم الاتفاق على زيادة العدد الإجمالي للنواب المنتخبين من 26 إلى 38 عضوًا، الأمر الذي يخفف أثر النواب المعيّنين. كما تم خفض الأغلبية الخاصة المطلوبة لتعديل الدستور وإسقاط مطلب أن تمر التعديلات الدستورية من خلال مجلسين متعاقبين. وجرت إزالة المواد الخاصة بمنع الجماعات المعادية للديمقراطية من المشاركة السياسية. في المقابل، جرى الحفاظ على استقلالية القوات المسلحة واحتفاظها بالآليات التي تمكّنها من الإشراف على المؤسسات السياسية للدولة،

زعيم حركة تضامن، رئيسًا لبولندا، ليصبح بذلك أول رئيس يتولّى المنصب عن طريق الانتخاب الحر.

دفعت هذه الخطوات إلى ظهور الحديث عن الحاجة إلى صياغة دستور جديد للبلاذ بديلًا من دستور عام 1952. وخلال المدة 1989-1991، اتخذ مجلس النواب عدة خطوات في طريق استبدال دستور عام 1952 كليًا. وبناء على ذلك، أسس مجلسا النواب والشيوخ، كل على حدة، لجانبًا هدفها تطوير مسودة دستور، إلا أن المجلسين رفضا التعاون. في المقابل، أُجريت عدة تعديلات على دستور عام 1952، ما بين عامي 1989 و1992، أزال الكثير من الصياغة الأصلية والعديد من مؤسسات النظام القديم⁽⁶¹⁾.

في محاولة لدفع عملية صياغة دستور جديد، أصدرت غرفتا البرلمان للقانون الدستوري في نيسان/ أبريل 1992 قرار إنشاء لجنة دستورية واحدة تضم أعضاء من مجلسي النواب والشيوخ، إضافة إلى عدد من الأعضاء الذين لا يحق لهم التصويت، مثل الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء والمحكمة الدستورية، على أن يجري اعتماد المسودة الأخيرة من الجمعية الوطنية (مجلسا الشيوخ والنواب)، ثم التصديق عليها في استفتاء وطني، على أن تقدم اللجنة مسودة مشروع الدستور خلال ستة شهور من بدء عملها. ويحق لرئيس الجمهورية خلال ستين يومًا إضافة تعديلات، ثم إعادة المسودة للنظر فيها، وتقديمه للجنة للجمعية الوطنية مرة أخرى للتصويت عليه في صورته النهائية استعدادًا لطرحة للاستفتاء⁽⁶²⁾.

وافقت الجمعية الوطنية على المسودة النهائية للدستور في آذار/ مارس 1997، وعلى التعديلات المقترحة من الرئيس في نيسان/ أبريل 1997. وطرح الدستور للاستفتاء العام في أيار/ مايو 1997، وشارك فيه نحو 43 في المئة من الهيئة الناخبة، وتمت الموافقة عليه بنسبة 52.7 في المئة، ليدخل حيز النفاذ في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 1997، مؤسسًا بذلك ديمقراطية شبه رئاسية ومتخلّصًا من أي آثار غير ديمقراطية شابت المرحلة الانتقالية⁽⁶³⁾.

تشابه حالتا تشيلي وبولندا، في ما يتعلق بضمان الترتيبات المتفق عليها لتمثيل النظام السابق، والحفاظ على مكتسباته. وكما أوضحنا، لوّح الجيش أكثر من مرة بالتدخل لمنع أي محاولة للانقلاب على مقوّمات نظام بينوشيه. ولذلك حرصت المعارضة في المفاوضات

64 Alberts, p. 35.

65 Inman, pp. 8-9.

66 Alberts, p. 31.

67 للمزيد حول دستور عام 1980 وتعديلاته، ينظر:

"Chile's Constitution of 1980 with Amendments through 2012," Anna Torras et al. (trans.), *ConstituteProject.org*, accessed on 3/10/2021, at: <https://bit.ly/2Yd5LTj>

61 Cezary Banasinski, "Poland," *The International Lawyer*, vol. 29, no. 1 (January 1995), p. 169.

62 Ibid., pp. 172-173.

63 Agata Fijalkowski, *From Old Time to New Europe: The Polish Struggle for Democracy and Constitutionalism* (London: Routledge, 2010), p. 127.

بدلاً من السعي وراء التغيير دفعة واحدة. ومع ذلك، فكما عكس مسار الانتقال طبيعة السياق الذي وجدت الأطراف نفسها فيه، عدل الكثير من الخيارات المؤسسية الإصلاحية الأولى بعض عناصر هذا السياق، وساعد على تهدئة الكثير من النقاط الشائكة في العلاقات بين الأطراف⁽⁷²⁾.

كان من أهم هذه الإصلاحات الدستورية⁽⁷³⁾ تلك التي تدعم التعددية والدفع بالفواعل السياسية لتشكيل تحالفات عابرة لخطوط الانقسام المجتمعي، ومن هنا كان الاهتمام بمراجعة قوانين تنظيم الأحزاب والانتخابات وتعديلها. ويبدو أن افتقاد يوسف حبيبي الدعم السياسي قد دفعه إلى طريق الإصلاح. فقد أعلن، بعد توليه السلطة عقب استقالة سوهارتو، عن انتخابات تشريعية مبكرة في خلال عام، ووضع آلية لتعديل قوانين الأحزاب والانتخابات والهيئة التشريعية، ورفض طلب الجيش تقليص عدد الأحزاب السياسية الإسلامية⁽⁷⁴⁾.

تطلّب إجراء انتخابات عامة مبكرة، كما وعد حبيبي في عام 1999، عقد دورة استثنائية للجمعية الاستشارية الشعبية People's Consultative Assembly⁽⁷⁵⁾ للتمهيد للانتخابات. وتطلّب الأمر إلغاء قرارات تتعلق بالسلطات الخاصة للرئيس، في مقابل زيادة تلك المخصصة للبرلمان. كما ألغيت النصوص المعوّقة تعديل دستور عام 1945 لفتح المجال أمام تعديله بحضور ثلثي أعضاء الجمعية وتصويتهم على مقترح التعديل. وجرى تمرير قرارات لتحديد ولاية الرئيس بمدة سنتين فقط، إضافة إلى دعم الاستقلال الذاتي الإقليمي وإطلاق حرية الصحافة والمزيد من احترام حقوق الإنسان والسماح بالتعددية الحزبية⁽⁷⁶⁾. ومع ذلك، فقد كان مفاد الرسالة التي تضمنتها هذه الخطوات أن الإصلاح الدستوري سيكون محدوداً، وأن الحادث هو تعديل دستور عام 1945 وليس تغييره. فقد كانت المؤسسة العسكرية والنخب القومية العلمانية متحفظة بشدة على

واستمرار بينوشيه قائداً للجيش حتى عام 1997. أخيراً، حمى الدستور مصالح الجناح اليميني، من خلال إقامة بنك مركزي مستقل يتحكم في معدلات الفائدة والتبادل، من دون تدخل الحكومة⁽⁶⁸⁾، وتأكيد قدسية الملكية الخاصة التي كانت مصدراً أساسياً للصراع في فترة ما قبل عام 1973⁽⁶⁹⁾.

لم يجر تمرير أي إصلاحات شاملة حتى عام 2005 في ظل إدارة الرئيس الاشتراكي ريكاردو لاجوس Ricardo Lagos (2000-2006). تعاملت هذه الإصلاحات مع العديد من القضايا الإشكالية في العلاقات المدنية - العسكرية، من خلال إلغاء حق الجيش في حماية النظام المؤسسي، ومنح الرئيس حق ترشيح قادة القوات المسلحة وعزلهم، وإنهاء سيطرة الجيش على مجلس الأمن القومي، وجعله هيئة استشارية. وألغت الإصلاحات، أيضاً، مسألة أعضاء مجلس الشيوخ المعيّنين الذين كانوا في الأساس من القادة المتقاعدين من الجيش⁽⁷⁰⁾.

اتّسمت تجربة إندونيسيا، أيضاً، بقدر كبير من الاستمرارية الدستورية خلال المرحلة الانتقالية. وكما سبق أن أوضحنا، كان التخوف من التفكك والعنف المجتمعي من أكثر العوامل المؤثرة في قرارات اللاعبين الأساسيين في مباراة الانتقال الديمقراطي واختياراتهم. فقد حاول الإندونيسيون تجنّب الصراع الذي يمكن أن ينشب بين أنصار النظام القديم والآخريين المطالبين بالإصلاح الجذري، لا سيما أن الخبرة التاريخية لإندونيسيا مثلت ما يشبه العقدة الثقافية في ما يتعلق بالخلافات على وضع الدستور. فقد كانت الخلافات حول وضع دستور في خمسينيات القرن العشرين سبباً أساسياً في حل سوكارنو الجمعية التأسيسية وتأسيس الدكتاتورية⁽⁷¹⁾.

لذلك، اختار الإندونيسيون مسار الإصلاح الانتخابي، ثم الانتخابات الحرة، قبل البدء في عملية طويلة من الإصلاح والتغيير الدستوري استمرت حتى عام 2002. أمّن هذا التدرج قبول المؤسسة العسكرية

72 Horowitz, p. 6.

73 أتمت إندونيسيا الإصلاحات الدستورية على أربع مراحل، في المدة 1999-2002. وقد اهتمت الإصلاحات بتقليص سلطة الرئيس في مقابل البرلمان، وإطلاق حرية الصحافة وتكوين الأحزاب واحترام حقوق الإنسان، وهيكل المجلس التمثيلي المحلي وسلطته، وإنشاء المحكمة الدستورية، إضافة إلى الاهتمام بالسياسات التعليمية والاقتصادية القومية. للمزيد حول هذه المراحل، ينظر:

Denny Indrayana, *Indonesian Constitutional Reform 1999-2002: An Evaluation of Constitution-Making in Transition* (Jakarta: Kompas Book Publishing, 2008).

74 لم يتمتع حبيبي بالدعم الشعبي؛ كونه امتداداً للنظام القديم. كما افتقد الدعم السياسي من حزبه نفسه غولكار (حزب العمال) Golkar، ولم يكن محبوباً من المؤسسة العسكرية لتحكمه في إنتاج سلاح الدولة، وتدخله في شراء المعدات الأجنبية، إضافة إلى إدارته الوضع في تيمور الشرقية وفتحه الباب أمام الاستفتاء على الاستقلال، ينظر: Chandra & Kammen, p. 102.

75 البرلمان الإندونيسي، ويتكون من مجلسين: مجلس النواب DPR، والمجلس الإقليمي DPD.

76 Indrayana, p. 108.

68 Shirley Christian, "International Report; Chile Plans to Create a Strong Central Bank," *The New York Times*, 23/10/1989, accessed on 3/10/2021, at: <http://nyti.ms/3l1OfDp>

69 Alberts, pp. 33-34.

70 Ibid., p. 39.

71 حلّ سوكارنو الجمعية التأسيسية وأعاد العمل بدستور عام 1945 في إثر الخلافات بين الإسلاميين والعلمانيين في ما يتعلق بدور الدين في السياسة. وانفرد بعد ذلك بالحكم وأسس ما سُمّي "الديمقراطية الموجهة". وكان قد أعلن في بداية حكمه عن مبادئ "البانتشاسيلا" لتصبح المرجعية السياسية الأساسية للدولة، وتتكوّن من خمسة مبادئ باعتبارها إطاراً جامعاً للإندونيسيين: النزعة الإنسانية، والوحدة الوطنية، والحكومة التمثيلية، والعدالة الاجتماعية، والتوحيد. للمزيد ينظر: إحسان علي فوزي، "الصبغة الإسلامية لأيدولوجية الدولة الإندونيسية (البانتشاسيلا)، في: عريب الرناوي [وآخرون]، الإسلام-الدولة والمواطنة: نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني (2) (عمّان: مركز القدس للدراسات السياسية؛ مؤسسة كونراد أديناور، 2008)، ص 45-66.

رسميًا دولة موحدة⁽⁸²⁾. ولا تقتصر هذه اللامركزية على المستوى الإقليمي فحسب، بل تمتد إلى المستوى المحلي أيضًا. فقد جرى تحويل عدد من الوظائف المالية والإدارية إلى المدن، ومنح البرلمان المحلية المزيد من التحكم في ميزانياتها وتقسيم الموارد بين المركز والإقليم⁽⁸³⁾.

في ما يتعلق بالعلاقات المدنية - العسكرية، أدت المؤسسة العسكرية دورًا رئيسًا في المفاوضات التي أسفرت عن استقالة سوهارتو، وحافظت في المقابل على الكثير من امتيازات الجيش. وخلال فترة رئاسة يوسف حبيبي، اتخذت عدة خطوات للحد من تسييس الجيش، وإبعاد الضباط العاملين في الحكومة. وتمّ تقليص التمثيل التشريعي للقوات المسلحة من 75 إلى 38 مقعدًا في البرلمان، و10 في المئة في المجالس التشريعية المحلية، واحتفظ الجيش بسلطة تحديد مجالات الإصلاح في القوات المسلحة واستقلاله بدرجة كبيرة عن تمويل الحكومة المركزية والمراقبة المدنية⁽⁸⁴⁾. كما فتحت التوترات بين النخب المدنية المجال أمام القوات المسلحة للحصول على نفوذ غير رسمي في اللعبة السياسية، حيث أحجمت الأحزاب السياسية في حملاتها الانتخابية عن تقديم برنامج للإصلاح العسكري، أملًا في كسب دعم الجنرالات⁽⁸⁵⁾.

تعتبر فترة رئاسة عبد الرحمن واحد Abdurrahman Wahid (1999-2001) من أكثر الفترات التي حققت فيها العلاقات المدنية - العسكرية تقدمًا لمصلحة المزيد من السيادة المدنية. إلا أن اندلاع الصراع السياسي بين النخب المدنية، دفع به إلى الحصول على دعم القوات المسلحة من خلال تقديم بعض التنازلات التي أدت فعليًا إلى توقف الإصلاح العسكري⁽⁸⁶⁾. وبعد عزله من البرلمان، انتهجت النخبة الإندونيسية مواقف محافظة تجاه الإصلاح العسكري في ظل الانقسام السياسي والتهديدات الأمنية⁽⁸⁷⁾.

82 للمزيد بشأن القوانين المنظمة للامركزية، ينظر:

Paul Carnegie, "Democratization and Decentralization in Post-Soeharto Indonesia: Understanding Transition Dynamics," *Pacific Affairs*, vol. 81, no. 4 (Winter 2008), pp. 515-525.

83 Macdonald, p. 105.

84 United Nations Development Programme (UNDP), "The Political Economy of Transition: Comparative Experiences," UNDP Discussion Paper (March 5, 2013), pp. 29-35, accessed on 3/10/2021, at: <https://bit.ly/3D9wsXA>

85 Marcus Mietzner, *Military Reform in Post- Suharto Indonesia: Elite Conflict, Nationalism, and Institutional Resistance* (Washington: East-West Center, 2006), pp. 16-17.

86 Ibid., pp. 63-66.

87 كان لفقدان تيمور الشرقية في عام 1999، واندلاع العنف الطائفي بين عامي 1999 و2001، وتوسع الحركات الانفصالية في إقليم آتشيه Aceh وبابوا Papua، أثرٌ في وضع وحدة أراضي البلاد في الأولوية والنظر إلى الجيش باعتباره المراكز الأساسي في الحفاظ على القانون والنظام. ينظر: UNDP, pp. 29-35.

فتح الباب أمام تغيير دستور عام 1945، خوفًا من المساس بأساسين مهمين فيه: رفض الدولة الإسلامية، وتبني أيديولوجية الدولة القومية التي عبّر عنها سوهارنو والواردة في ديباجة الدستور. ومن ثمّ، فإن كانت النخب العسكرية والقومية قد قبلت بتفكيك دكتاتورية سوهارتو، فإنها لم ترغب في المساس بهذه المبادئ التي تعتبرها أساس هوية البلاد⁽⁷⁷⁾. وقد اضطلع البرلمان بالدور الأساس في تقديم التعديلات المطلوبة؛ ما أثار انتقادات شديدة من المجتمع المدني الذي لم تجر استشارته إلا قليلًا. ويجعل هذا تجربة إندونيسيا شاملة لعدم استبعادها أيًا من القوى السياسية، لكنها ليست تشاركية لعدم انفتاحها على المجتمع⁽⁷⁸⁾.

على الرغم من الحفاظ على مؤسسات النظام القديم، وأهمها دستور عام 1945، وتخصيص 38 مقعدًا من أصل 500 لأفراد من الجيش والشرطة في تطبيق فعلي لمبدأ الوظيفة المزدوجة، بما يخالف القواعد الديمقراطية، فإن المعارضة ثمّنت هذه التعديلات، نظرًا إلى ما تتيحه لها من تمثيل داخل البرلمان يمكنها من الاستفادة منه لإنفاذ المزيد من الإصلاح والتغيير⁽⁷⁹⁾.

خلال المدة 1999-2002، توجّه الاهتمام إلى التجديد الدستوري، حيث وافقت دورة عام 2002 للبرلمان على مجموعة من التعديلات الدستورية التي تضع اللمسات الأخيرة على عملية الإصلاح الدستوري. وفقًا لهذه التعديلات، يجري انتخاب رئيس الدولة باعتماد الاقتراع السري المباشر. كما حددت التعديلات انتخاب الرئيس ونائبه فترتين متتاليتين كحد أقصى، وتدوم كل فترة خمسة أعوام⁽⁸⁰⁾، أضف إلى ذلك عدة تعديلات وتشريعات مرتبطة بالأحزاب السياسية والانتخابات واللامركزية؛ حيث إن المنتج النهائي كان بمنزلة نظام جديد.

إضافة إلى التعديلات الانتخابية⁽⁸¹⁾، تبنت إندونيسيا في عام 1999 نظامًا لامركزيًا على نطاق واسع في الإدارة، على الرغم من كونها

77 للمزيد بشأن هذه النقطة، ينظر: Ibid., pp. 247-248.

78 Bjoern Dressel & Marco Bunte, "Constitutional Policies in Southeast Asia: From Contestation to Constitutionalism," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 36, no. 1 (April 2014), p. 8.

79 Horowitz, p. 52.

80 Ghoshal, pp. 506-529.

81 يجمع النظام الانتخابي بين النظام الفردي والتمثيل النسبي، بحسب الهيئة التي يتم انتخابها. وتم وضع قواعد قوية لتحفيز الأحزاب على إنشاء قواعد قومية قوية وتشجيع الخطاب الإدماجي. للمزيد، ينظر:

Geoffery Macdonald, "Indonesia's Path to Liberal Democracy: Lessons for the Middle East," *IEMed* (2016), pp. 102-105.

درجة النجاح من حالة إلى أخرى. وينبغي لنا التأكيد هنا أن أي نتائج تناقشها الدراسة تنطلق في الأساس من هذه الخبرات المختلفة التي، على الرغم من تنوعها، فإنها لا تمثل كل حالات الانتقال الديمقراطي. كما أن التركيز في هذا السياق جرى على سياق الانتقال وترتيباته، من نظام سلطوي إلى ديمقراطي، من دون التركيز كثيراً على قضية ترسيخ الديمقراطية التي قد تكون موضع دراسات أخرى.

مع الإقرار بأن لحظة الانتقال هي لحظة فريدة في تجارب الدول الأربع، فإنها تفتح المجال أمام قدر من التأمل والاستفادة من هذه التجارب. وتكشف عن أهمية عملية تصميم الدساتير من حيث تحديدها الفواعل الأساسية ووضع الأسس والترتيبات المؤقتة التي سيتم العمل بها حتى الانتهاء من الدستور النهائي، وتحديد الإطار الزمني (طال أو قصر) لوضع الدستور في بعض الحالات⁽⁹²⁾. يتضح أيضاً من الحالات الأربع أن عملية تصميم الدستور هي عملية سياسية اجتماعية أكثر منها قانونية، فهي تتطلب قدراً كبيراً من المساومات والمفاوضات وتحقيق التوازن والتوافق والمواءمة بين الفواعل والتكوينات السياسية والاجتماعية القائمة⁽⁹³⁾. ونناقش في ما يلي النتائج الأساسية للدراسة.

أولاً: عكست الحالات محل الدراسة، باستثناء حالة جنوب أفريقيا، اختيار مسار الاستمرارية الدستورية خلال الفترة الانتقالية. فقد استمر العمل بالدستور القديم والقواعد والإجراءات والمؤسسات الخاصة بالنظام القديم خلال الفترة الانتقالية. ولا ينبغي هذا أن قدراً من التعديل والتغيير قد شمل هذه الترتيبات والقواعد الحاكمة القديمة، لكنه كان تعديلاً محدوداً يعكس حقائق المرحلة الانتقالية التي تمهد لمرحلة جديدة في النظام السياسي. واتخذت عملية التصميم الدستوري في الحالات محل الدراسة أشكالاً مختلفة. بعض الحالات كان اتفاقاً بين الفاعلين الرئيسيين، وفي حالات أخرى كان من خلال التشريع، القائم بذاته أو الدستور المؤقت، أو اتفاقية، جزءاً من ترتيبات أخرى. لكنها تشارك كلها في وجود إطار قانوني وقواعد محددة، جرى من خلالها إدارة عملية الانتقال. وقُدمت الانتخابات على الدستور النهائي في هذه الحالات، لكن لم تترك نتيجة الانتخابات وحدها تحدد الدستور النهائي.

كما اتخذ الانتقال في كل هذه الحالات مساراً تدرجياً لا ثورياً في الانتقال الديمقراطي، اتسم بالتوافق بدرجة كبرى. ولا يعني التوافق هنا أن مسار التحول كان سهلاً وبلا عقبات، فقد كانت المفاوضات

على العكس من تجربة تشيلي التي شهدت ظهور ائتلاف واسع للمعارضة، منعت الخلافات الكبيرة بين النخبة السياسية الحاكمة تكوين موقف موحد حول طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية، التي تعتبر شرطاً أساساً لإنهاء تدخل الجيش في السياسة وتأسيس علاقات مدنية - عسكرية ناجحة. ولذلك، حققت إندونيسيا نجاحات ملحوظة في ما يطلق عليه "الجيل الأول من الإصلاحات العسكرية"⁽⁸⁸⁾، الذي يتضمن تغييرات أساسية في الإطار المؤسسي للدولة والنظام القضائي والآليات الانتخابية وتشكيل الهياكل التمثيلية ومسؤوليات الهيئات الأمنية. وقد أخرجت هذه الإصلاحات القوات المسلحة من السياسة الرسمية، وأنتجت نظاماً سياسياً لا يملك فيه الجيش، من الناحية النظرية، قوة الاعتراض على قرارات الحكومة المدنية. وهناك من يرى أن خضوع الجيش لخطة سلام الحكومة في إقليم آتشيه، على الرغم من الكثير من الاعتراضات داخل صفوفه، أكبر مثال على هذا التغيير⁽⁸⁹⁾. كما أن التعديلات الدستورية التي أُدخلت في عام 2004، أنهت تمثيل الجيش في البرلمان ومنعت تقلد أعضاء المؤسسة العسكرية المناصب الحكومية في حال احتفاظهم بوظيفتهم في الجيش⁽⁹⁰⁾. يقابل هذه النجاحات مجموعة إخفاقات، نتيجة عدم تمسك صنّاع القرار بمبادرات إصلاح هياكل القيادة الإقليمية؛ حيث جرى الإبقاء عليها، على الرغم من كونها مصادر القوة الأساسية للجيش، لأنها تسمح له بالاستفادة من الموارد الاقتصادية على المستوى المحلي، وممارسة دور مهم في السياسة المحلية. كما لم ينظر أي من الحكومات التي أعقبت سوهارتو جدياً في مسألة التمويل الذاتي للجيش؛ وهذه قضية مهمة، لأنها تزيد من استقلالية الجيش نظراً إلى عدم اعتماده على المخصصات المالية من ميزانية الدولة، ما يعوّق عملية السيطرة المدنية على العسكريين⁽⁹¹⁾.

خاتمة: دروس مستفادة

تسلط تجارب الدول الأربع السابقة الضوء على مجموعة من الدروس التي ميزت خبرة كل منها، مع الإقرار، بالطبع، باختلاف

88 Mietzner, pp. 10-18.

89 Ibid., p. 8.

90 Dressel, p. 15.

91 Mietzner, p. 8.

يرى بعض الباحثين أن الديمقراطية الإندونيسية المعاصرة هي "ديمقراطية غير ليبرالية"، ويستدلون على ذلك بصعود الشعبوية والتشدد في تنظيم حريات الأفراد على نحو يتناقض مع الأفكار الليبرالية، وإضعاف آليات الرقابة والتوازن، للمزيد، ينظر:

Eve Warburton & Edward Aspinall, "Explaining Indonesia's Democratic Regression: Structure, Agency, and Popular Opinion," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 41, no. 2 (August 2019), pp. 255-285.

92 براندت وآخرون، ص 19.

93 جواد الربيع، "المسألة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب"، تبين، مج 2، العدد 8 (ربيع 2014)، ص 125.

الجماعات، كالمؤسسة العسكرية، ووضع قيود على الملاحقة القانونية لمسؤولي النظام السابق عن انتهاكات حقوق الإنسان وغيرها⁽⁹⁵⁾.

ثالثاً: الفترة الزمنية: في كل الحالات محل الدراسة، لم يوضع الدستور الجديد بين عشية وضحاها بعد انهيار النظام. بل تطلّب الأمر قدرًا من التفاوض والمساومة، استغرق سنوات في كل الحالات. وبصفة عامة، تتسم فترات ما بعد سقوط النظام القديم بقدر كبير من عدم اليقين والتشكك في المستقبل وعدم الثقة بين الأطراف الفاعلة. في ظل مناخ عدم الثقة هذا، من غير المحتمل أن يُنتج دستور يتمتع بالتوافق. ومن هنا تظهر أهمية استخدام الفترة الانتقالية لترسيخ الثقة بين الخصوم السياسيين. ولهذا، فإن عدم التسرّع في البدء في عملية كتابة الدستور النهائي يتيح فرصة لتعزيز الثقة وروح التعاون بين الأطراف السياسية المختلفة. فإذا كان المطلوب في عملية وضع الدستور أن تكون تشاركية وشاملة وتوافقية، فهذا يتطلب إتاحة الوقت الكافي لبناء الثقة. ويحقق هذا الأمر قدرًا من الإجماع/ التوافق بين القوى السياسية المؤثرة ومراكز النفوذ، مثل المؤسسة العسكرية والنخب الاقتصادية والسياسية والثقافية، على احترام الدستور؛ لاقتناعها بأنه غير معوّق لمصالحها وأدوارها، وأن أيّ تحايل عليه قد يؤدي إلى اختلال التوازن الذي قد ينتج منه تأثيرات لا يرغب فيها الجميع⁽⁹⁶⁾.

تقع عملية تصميم الدساتير في القلب من عملية التحول الديمقراطي، وتحدّد مسار نجاحه أو فشله. فكلما كانت العملية أكثر استيعابًا للمصالح المختلفة للأطراف الفاعلة وأشدّ تعزيزًا للثقة بينها، قلّت من تكلفة التمسك بالصفقة الديمقراطية ورفعت تكلفة الانقلاب عليها؛ لأنها تحوّلها من مباراة صفرية إلى أخرى غير صفرية، فيها الجميع أفضل حالًا حتى لو كان ذلك بدرجات متفاوتة. ويبقى التحدي الأساسي هو كيفية استفادة الفاعلين السياسيين في حالات أخرى من هذه التجارب والبحث والتدقيق، والنقد الذاتي لتقديم عقد سياسي واجتماعي جديد يعكس خصوصيتهم بتنوعاتها المختلفة، من حيث السياق والثقافة والنظم السياسية والاجتماعية، من دون الاعتماد على النماذج المستوردة.

صعبة ومعقدة، وبعضها توقف فترات نتيجة لانسحاب أحد الأطراف اعتراضًا على سياسات أو أحداث معيّنة. لكن ما يقصد بالتوافق هنا أن الترتيبات والتعديلات والتغييرات الموضوعية، وصولًا إلى صيغة الدستور النهائي، كانت تجري في الأساس بالاتفاق والتوصل إلى حلول وسط بين الأطراف المعنية التي تحلّت بروح المسؤولية السياسية، لا من خلال عملية التصويت والمغالبة أو الانتصار للمصالح السياسية أو الحزبية الضيقة القصيرة الأجل. ولهذا تكون الدساتير في الحالة الأولى عاملاً لاستقرار النظام الجديد وتدعيم الديمقراطية، بينما تكون في الحالة الثانية مصدرًا للمزيد من عدم الاستقرار والانقسام المجتمعي، وقد تؤدي إلى العودة إلى السلطوية مرة أخرى. ويعني هذا أنه كلما زاد توافق الآراء حول عملية تصميم الدستور، زادت فرص نجاح المسار الديمقراطي.

يلاحظ أيضًا في الحالات محل الدراسة أن عملية تصميم الدستور كانت شاملة؛ فلم يتم استبعاد أو تهميش أي من الفواعل السياسية الأساسية، بما فيها عناصر النظام القديم والقوى المتحالفة معه، بغض النظر عن الجرائم أو الفظائع التي جرى ارتكابها في الماضي. وهذا ما أدى في أغلبية الحالات إلى التعامل مع العدالة الانتقالية، بعيدًا عن منطقتي الانتقام أو تصفية الحسابات.

ثانيًا: تضمّنت ترتيبات المرحلة الانتقالية في الحالات الأربع مجموعة من السمات التي تحدّد من السلطة المطلقة للأغلبية، والتي من شأنها إزالة الكثير من الشكوك والمخاوف وتعزيز الثقة بين الأطراف. ويمكن تصنيف هذه الشروط لمجموعتين، بناء على معياري الشكل والنطاق. يشير معيار الشكل إلى مجموعة الهياكل والإجراءات الموضوعية التي تحدّد من سلطة الأغلبية المنتخبة. على سبيل المثال، يُعدّ إنشاء محاكم دستورية لها حق المراجعة القضائية واحدًا من هذه الشروط، وكذلك ما يتعلق بوضع مجموعة من المبادئ، لا يجوز مخالفتها في الدستور النهائي، واشتراط أغلبية خاصة لتمرير قوانين معيّنة، مثل التعديلات الدستورية. ويُدرج تحت ذلك أيضًا تمثيل الأقاليم في المجالس التشريعية، واعتماد شكل فدرالي للدولة لحماية المصالح في الأماكن القليلة السكان من خلال إعطاء أصواتهم وزنًا مساويًا للأماكن ذات الكثافة السكانية، وتفويض سياسات مهمة للمستوى الإقليمي للحماية ضد إعادة التوزيع أو المصادرة والتحقير إلى الاهتمامات المحلية⁽⁹⁴⁾. أما من حيث النطاق، فيشير إلى مجموعة الإجراءات التي تستهدف جماعات أو أقاليم بعينها، مثل سن قواعد انتخابية تعطي بعض الجماعات تمثيلًا أكبر من حجمه، والنص على تقاسم السلطة حال توافر شروط معيّنة، وإقرار حماية خاصة لبعض

الأجنبية

Acemoglu, Daron & James A. Robinson. "A Theory of Political Transitions." *American Economic Review*. vol. 91, no. 4 (2001).

Aspinall, Edward. "Popular Agency and Interests in Indonesia's Democratic Transition and Consolidation." *Indonesia: Special Issue: Wealth, Power, and Contemporary Indonesian Politics*. no. 96 (October 2013).

Banasinski, Cezary. "Poland." *The International Lawyer*. vol. 29, no. 1 (January 1995).

Bartkowski, Maciej. "Poland's Solidarity Movement (1980-1989)." International Center on Non-Violent Conflict (ICNC). (December 2009). at: <http://bit.ly/3bNI47N>

Bochenforde, Markus et al. *A Practical Guide to Constitution Building*. Stockholm: International IDEA, 2011.

Boix, Carles. *Democracy and Redistribution*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Carnegie, Paul. "Democratization and Decentralization in Post-Soeharto Indonesia: Understanding Transition Dynamics." *Pacific Affairs*. vol. 81, no. 4 (Winter 2008).

Chandra, Siddharth & Douglas Kammen. "Generating Reforms and Reforming Generations: Military Politics in Indonesia's Democratic Transition and Consolidation." *World Politics*. vol. 55, no. 1 (October 2002).

Cipkowski, Peter. *Revolution in Eastern Europe: Understanding the Collapse of Communism in Poland, Hungary, East Germany, Czechoslovakia, Romania and the Soviet Union*. New York: John Wiley&sons Inc., 1991.

Dressel, Bjoern & Marco Bunte. "Constitutional Policies in Southeast Asia: From Contestation to Constitutionalism." *Contemporary Southeast Asia*. vol. 36, no. 1 (April 2014).

Encyclopedia Britannica. at: <https://bit.ly/3FaeEgV>

المراجع

العربية

إسماعيل، محمد صادق. التجربة الإندونيسية: الإصلاح السياسي والفصل بين السلطات. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2015.

بشارة، عزمي. الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

توفيق، راوية. "هل الدولة والمجتمع في مصر مستعدان للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: دروس من جنوب أفريقيا". سياسات عربية. العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014).

الربيع، جواد. "المسألة الدستورية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: حالة المغرب". تبين. مج 2، العدد 8 (ربيع 2014).

الرتناوي، عريب [وآخرون]. الإسلام-الدولة والمواطنة: نحو خطاب إسلامي ديمقراطي مدني (2). عمان: مركز القدس للدراسات السياسية؛ مؤسسة كونراد أدينوار، 2008.

عبد الناصر، وليد. "جنوب أفريقيا وتصفية الأبارتيد". السياسة الدولية. العدد 105 (تموز/ يوليو 1991).

فكري، مروة. "الربيع العربي من منظور مقارن: دراسة في أثر نمط التحول على الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية". مجلة التنوير. العدد 15 (كانون الأول/ ديسمبر 2014).

ليبهارت، إيريند. "التخطيط الدستوري في مجتمعات منقسمة". ترجمة نائل ديب. تبين. مج 1، العدد 4 (ربيع 2013).

مهدي، محمد عاشور. "الديمقراطية في أفريقيا: تجربة التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا". دفاتر السياسة والقانون. مج 1، العدد 1 (جانفي [كانون الثاني/ يناير] 2009).

ميشيل برانديت [وآخرون]. وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية. لبنان: إنتربيس، 2012.

هاشم، حامد أحمد مرسي. نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية مع تطبيق على الصراع العربي الإسرائيلي. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1984.

واهيو، وينلاك. دليل عملي لبناء الدساتير: مقدمة. استوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2011.

- Loveman, Brian. "Mision cumplida? Civil Military Relations and the Chilean Political Transition." *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*. vol. 33, no. 3 (Fall 1991).
- Macdonald, Geoffery. "Indonesia's Path to Liberal Democracy: Lessons for the Middle East." *IEMed* (2016).
- Maravall, José M. & Ignacio S. Cuenca (eds.). *Controlling Governments: Voters, Institutions, and Accountability*. Cambridge: Cambridge University Press, 2008.
- Masipa, Tshepo. "South Africa's Transition to Democracy and Democratic Consolidation: A Reflection on Socio-Economic Challenges." *Journal of Public Affairs*. vol. 18, no. 4 (2018).
- Mietzner, Marcus. *Military Reform in Post- Suharto Indonesia: Elite Conflict, Nationalism, and Institutional Resistance*. Washington: East-West Center, 2006.
- Mittal, Sonia & Barry Weingast. "Self-Enforcing Constitutions: With an Application to Domestic Stability in America's First Century." *Journal of Law, Economics & Organiation*. vol. 29, no. 2 (2013).
- Nagel, Stuart S. (ed.). *African Development and Public Policy*. London: MacMillan Press LTD, 1994.
- Rapaczynski, Andrzej. "Constitutional Politics in Poland: A Report on the Constitutional Committee of the Polish Parliament." *The University of Chicago Law Review*. vol. 58, no. 2 (Spring 1991).
- Renwick, Alan. "Why Hungary and Poland Differed in 1989: The Role of Medium-Term Frames in Explaining the Outcomes of Democratic Transition." *Democratization*. vol. 13, no. 1 (2006).
- Reynolds, Andrew (ed.). *The Architecture of Democracy: Constitutional Design, Conflict Management, and Democracy*. Oxford: Oxford University Press, 2002.
- Schwarz, Adam. *A Nation in Waiting: Indonesia's Search for Stability*. Colorado: Westview Press, 2000.
- Fijalkowski, Agata. *From Old Time to New Europe: The Polish Struggle for Democracy and Constitutionalism*. London: Routledge, 2010.
- Ghai, Yash & Guido Galli. "Constitution Building Process and Democratization." IDEA (2006).
- Ghoshal, Baladas. "Democratic Transition and Political Development in Post-Soeharto Indonesia." *Contemporary Southeast Asia*. vol. 26, no. 3 (December 2004).
- Giliomee, Hermann. "Democratization in Africa." *Political Science Quarterly*. vol. 110, no. 1 (1995).
- Ginsburg, Tom (ed.). *Comparative Constitutional Design*. Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
- Glenn, J.K. *Framing Democracy: Civil Society and Civic Movements in Eastern Europe*. Stanford/ CA: Stanford University Press, 2001.
- Guo, Sujian. "Democratic Transition: A Critical Overview." *Issues & Studies*. vol. 35, no. 4 (April 1999).
- Horowitz, Donald L. *Constitutional Change and Democracy in Indonesia*. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.
- Huntington, Samuel P. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press, 1993.
- Indrayana, Denny. *Indonesian Constitutional Reform 1999-2002: An Evaluation of Constitution-Making in Transition*. Jakarta: Kompas Book Publishing, 2008.
- Inman, Robert & Daneil Rubinfeld. "Understanding the Democratic Transition in South Africa." *American Law and Economics Review*. vol. 15, no. 1 (Spring 2013).
- Jung, Jai Kwan & Christopher Deering. "Constitutional Choices: Uncertainty and Institutional Design in Democratising Nation." *International Political Science Review*. vol. 36, no.1 (2015).
- Kockesen, Levent & Efe A. Ok. *An Introduction to Game Theory*. S.I: N.P., 2007. at: <https://bit.ly/3lsv9vl>

Scott, Sam D. "Transition to Democracy in Chile: Two Factors." *Graduate Student Theses, Dissertations & Professional Papers* (2001). at: <https://bit.ly/3FdfkC5>

Stokes, Gale. *The Walls Came Tumbling Down: The Collapse of Communism in Eastern Europe*. Oxford: Oxford University Press, 1993.

Szewczak, Andrzej. "The Polish Round Table 1989: Negotiating the Revolution." *Journal of Dialogue Studies*. vol. 3, no. 2 (Autumn 2015). at: <https://bit.ly/2ZIV4bi>

United Nations Development Programme (UNDP). "The Political Economy of Transition: Comparative Experiences." UNDP Discussion Paper (March 5, 2013). at: <https://bit.ly/3D9wsXA>

Warburton, Eve & Edward Aspinall. "Explaining Indonesia's Democratic Regression: Structure, Agency, and Popular Opinion." *Contemporary Southeast Asia*. vol. 41, no. 2 (August 2019).

Welsh, David. "Africa's Democratic Transition." *The Brown Journal of World Affairs*. vol. 2, no. 1 (Winter 1994).

Zielinski, Jakub. "The Polish Transition to Democracy: A Game-Theoretic Approach." *European Journal of Sociology*. vol. 36, no. 1 (1995).